TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

Nazaha نزاهة

تقرير

فريق (الشفافية) لمتابعة الأداء الحكومي خلال

جائحة كورونا

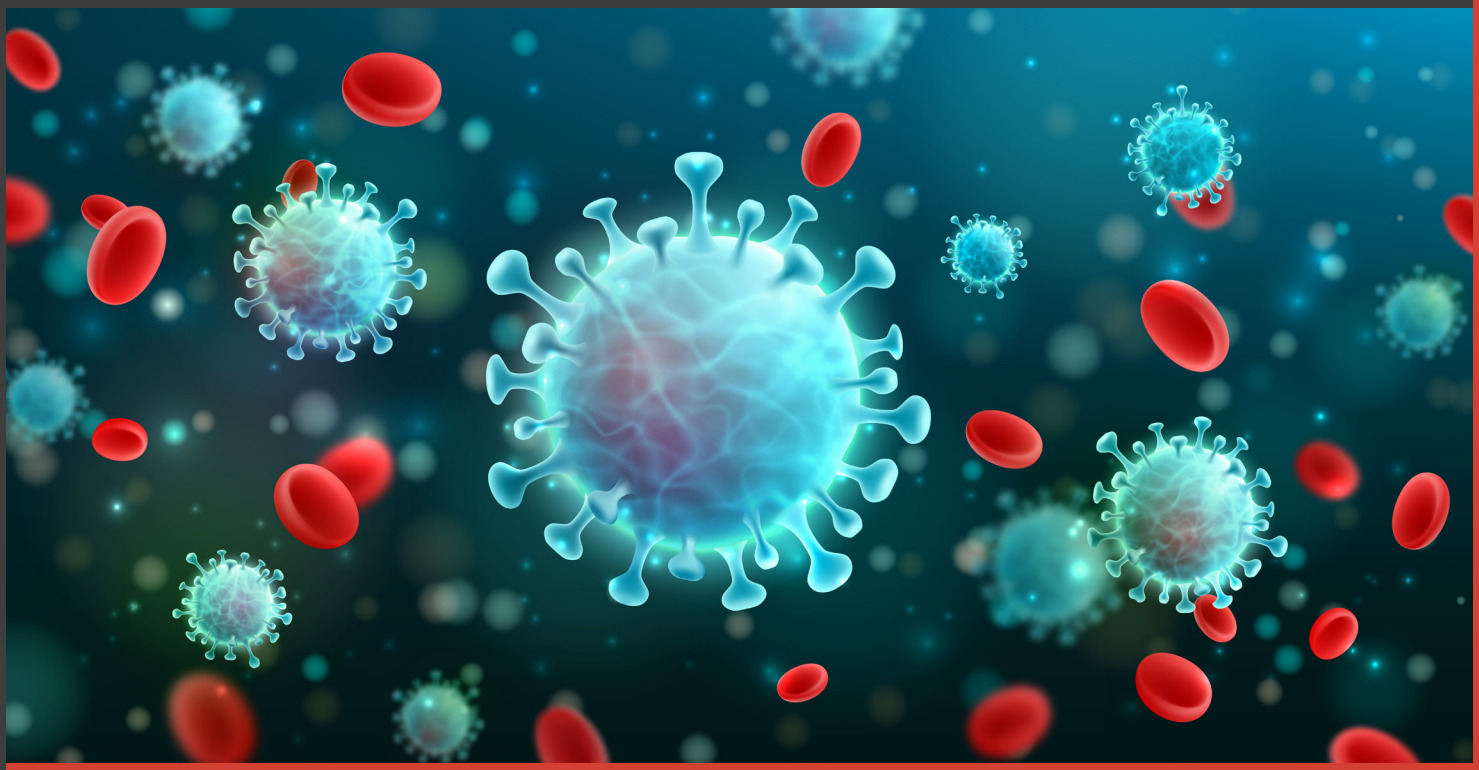

فايروس سارس كوف ٢ - المسبب لمرض كوفيد- ١٩

خلال الفترة من ٢٥ فبراير ٢٠٢٠ إلى ٣٠ إكتوبر ٢٠٢٠

الفهرس

- المقدمة ٨
- التمهيد ١٠
- النموذج الأسترالي والمقاييس العالمية ١١
- منهجية التقرير ١٣

التقرير .....

- مركز التواصل الحكومي ١٨
- وزارة الصحة ٢١
- الإدارة العامة للطيران المدني ٢٥
- الحرس الوطني ٢٩
- وزارة الداخلية ٣٢
- وزارة الاعلام ٣٦
- وزارة التجارة والصناعة ٣٨
- وزارة الشؤون الإجتماعية ٤٢
- رأي الجمهور للأداء الحكومي ٤٧
- الخلاصة ٤٩
- التوصيات ٥٠

سمو الأمير الراحل

الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح

مشاركة عزاء

ونحن في مراحل اعداد تقريرنا النهائية وصل لنا خبر وفاة صاحب السمو الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد الصباح غفر الله له وأسكنه فسيح جناته ،، وبهذا المصاب الجلل نتقدم بالعزاء والدعاء لأسرة الصباح الكريمه وعلى رأسهم صاحب السمو الامير الشيخ نواف الأحمد الصباح وولي عهده الأمين سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الصباح وللشعب الكويتي بفقيد الانسانيه ونسأل الله ان يأجرنا معهم بفقيدنا الغالي . وهنا نستذكر قراراته العظيمه في التعامل مع هذه الأزمه بكل شفافيه وتسخير جميع الامكانيات الحكومية لعودة الكويتيين وذلك من خلال عمل جسر جوي لم يسبق له مثيل أعاد ما يقارب ٥٠ الف كويتي كانوا خارج الوطن رحمك الله يا أمير الانسانيه وأسكنك الله الفردوس الأعلى اللهم آمين

من كلمة حضرة صاحب السمو

الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح

٢٢ مايو ٢٠٢٠

لا شك بأن الفساد آفة مدمرة .. ورأينا كيف أحال الفساد أمما متقدمة إلى كيانات مهلهلة يفتك بها الفقر والجهل والمرض، وقد استشعرنا غزو هذه الآفة لبلدنا عبر مظاهر مختلفة وإذا كنا نشكو من الفساد فليس من المقبول ان يصور البعض الكويت بأنها أصبحت موطنا للفساد!!! ولنا وقفه جادة وحازمة لمواجهة هذا الخطر المدمر بكل عزم وقوة، وان محاربة الفساد ليست خيارا بل هي واجب شرعي واستحقاق دستوري ومسئولية أخلاقية ومشروع وطني يشترك الجميع في تحمل مسؤوليته.

«أعاهد سمو الأمير وأعاهد الشعب الكويتي من خلالكم ممثلين له أن أكون لحضرة صاحب السمو العضد المتين والناصح الأمين، وأن أكون المواطن المخلص الذي يعمل لازدهار وطنه الراعي لمصالحه المحافظ على وحدته الوطنية الساعي إلى رفعته وتقدمه المتمسك بالدين الحنيف والثوابت الوطنية الراسخة الحريص كل الحرص على تلبية طموحات وآمال الوطن والمواطنين.

رافعا شعار المشاركة الشعبية عاملا على إشاعة روح المحبة والتسامح ونبذ الفرقة، ساعيا معكم وبكم إلى رسم صورة مشرقة لمستقبلنا، تحمل ديموقراطية الاستقرار وتغليب المصلحة الوطنية العليا في إطار الدستور، منهجها العدالة ورائدها العيش الكريم»

من كلمة سمو ولي العهد
امام مجلس الامة
الشيخ مشعل الاحمد الجابر الصباح
٢٠٢٠/١٠/٨

من كلمة سمو رئيس الوزراء
للجهات الرقابية

الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح

٢٠٢٠/٧/٩

«ان المحافظة على المال العام وحماية سمعة ومكانة دولة الكويت وثقة أهل الكويت تستوجب اعتماد نهج عملي جاد في مواجهة الفساد تتكامل فيه كل الجهود والطاقات على نحو منظم ويحقق التنسيق والتعاون المطلوبين بين الجهات الرقابية وتبادل المعلومات والبيانات بما يكفل انتظام هذه الجهود ووحدتها في مواجهة آفة الفساد»

مما لا شك فيه ان الحكومة بذلت جهود متميزة خلالها تعاملها مع الجائحة الصحية العالمية، و اتسمت هذه الجهود بالحس الإنساني العالي، الا انها لم تتعامل بفعالية و حزم عاليين لعدم وجود خطة استراتيجية لإدارة المخاطر واضحة المعالم مرنه التطبيق ، ويرجع السبب هنا و بشكل رئيسي الى افتقاد الحكومة لجهاز مستقل لإدارة المخاطر و الازمات عوضا عن عدم تبنيها أي قواعد الحوكمة و التي كان من شأنها ن تضمن انسيابية الأداء الحكومية بشفافية و جودة عالية و تؤمن له إدارة فنية للمخاطر .

كذلك في ظل عدم وجود أي مظلة عالمية او إقليمية او عربية او حتي خليجية لوضع خطة استراتيجية مشتركة لمواجهة تداعيات جائحة كورونا - باستثناء الجهود المبذولة من منظمة الصحة العالمية، اصحبت كل دولة تعتمد على مواجهة هذا الوباء وفق رؤيتها الذاتية، فاصبح العاملون في الخطوط الأمامية يخوضون يوميا معركة شرسة ضد فيروس كورونا المستجد وفق الإمكانيات المتاحة و الخبرة المتراكمة لديهم ، واصبح نجاح الفرق الطبية في القضاء على الفيروس مرهونا بكفاءة نظام الرعاية الصحية ، وقد لوحظ وجود علاقة طردية بين قدرة الدولة على احتواء الفيروس وبين ترتيبها بين دول العالم من حيث جودة نظامها الصحي.

و اذا استعرضنا واقع دولة الكويت بشكل سريع قبل بشهور قليله من جائحة كوفيد- ١٩ نجد ان وضع الكويت في المؤشرات الدولية غير مشجع، فالكويت حصلت على ترتيب متأخر في مؤشر **مدركات الفساد العالمي** CPI لعام ٢٠١٩ و الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية (TI) ، كما تراجعت الكويت ٤ مراكز في مؤشر الازدهار لعام ٢٠١٩ الذي تعده مؤسسة ليغاتوم للأبحاث، والذي يقيِّم سياسات الرخاء الاجتماعي والاقتصادي وأوضاع السكان في ١٦٧ بلدا، بناء على ١٢ بعدا للازدهار، منهم البعد الصحي الذي يقيس الحالة الصحية للشعب ومدى استفادة المواطنين من خدمات الرعاية الصحية في كل بلد من البلدان، وذلك بناء على معايير عديدة، منها النتائج الصحية والوعي الصحي ومعدلات المرض والمخاطر ومعدلات الوفيات.

حاولنا من خلال اطلاق هذا الفريق و بالتعاون المميز من الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) - و هي البادرة الاولي إقليميا لفريق مكون من المجتمع المدني و جهاز حكومي - محاولة متابعة و تقييم اداء الإدارة الحكومة خلال هذه الجائحة و رصد مواقع الخلل املا منا في ابداء الرأي الفني و تعزيز مواطن الابداع و تسليط الضوء على مواطن الخلل و ذلك لتقديم وثيقة تحمل رأي لمتخذ القرار قد يساهم بشكل كبير في اصلاح الخلل في القطاع العام

حفظ الله الكويت و شعبها من كل مكروه

المنسق العام

ماجد مفرج المطيري

رئيس مجلس إدارة جمعية الشفافية الكويتية

المقدمة:

من منطلق المسؤولة الوطنية المنشودة لجمعيات النفع العام والدور الرقابي الخاص المخول لجمعية الشفافية ، جاء تأسيس **فريق الشفافية** لمتابعة الأداء الحكومي في مجابهة وباء كورونا استكمالا لمنظومة من الأنشطة والفعاليات المشتركة بين **جمعية الشفافية الكويتية والهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة)**، وذلك بهدف وضع تقييم فني لعمل الجهات الحكومية المعنية بالوضع الصحي والجهات المساندة لها في دولة الكويت خلال الجائحة الصحية، وتأكيدا على دور المجتمع المدني في متابعة الأداء الحكومي وتعزيزاً لقيم **الشفافية والنزاهة** وحرية الوصول للمعلومات وتداولها **وبناء عليه تم تشكيل فريق تطوعي لمتابعة شفافية الأداء الحكومي خلال الجائحة يضم في عضويته كل من :**

دكتور/ فهد محمد الرقيب

(رئيس الفريق)

نائب رئيس مجلس إدارة جمعية الشفافية الكويتية

مهندسة / أبرار فهد الحماد

مدير إدارة أمانة سر مجلس أمناء الهيئة العامة لمكافحة الفساد

أستاذة / اسرار جوهر حياة

مسؤول العلاقات العامة والتواصل
جمعية الشفافية الكويتية

أستاذة/ هيام محمد الدويلة

مسؤول مراقبة الأداء الحكومي
جمعية الشفافية الكويتية

أستاذة/ ريم سعود الهاجري

مسؤول الاتجاهات والرؤى
جمعية الشفافية الكويتية

دكتور / صالح ناصر المجروب

عضو لجنة الحوكمة - جمعية الشفافية الكويتية

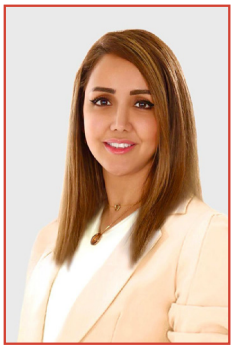

دكتورة / أبرار سعود الرومي

دكتورة بالقطاع العام

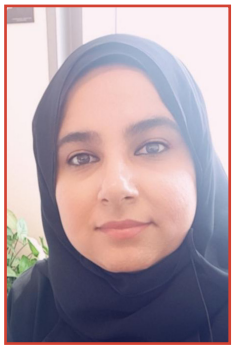

أستاذة / فاطمة يوسف بوكبر

أستاذة في القانون هيئة العامة للتعليم التطبيقي

وبناءً عليه، قام الفريق منذ تأسيسه برصد أهم أعمال الجهات الحكومية المعنية بالتعامل المباشر مع التداعيات الصحية للجائحة، وذلك بهدف معرفة أهم ملامح الإجراءات والقرارات المتخذة للتعامل معها خلال الفترة من ٢٥ فبراير ٢٠٢٠ و لغاية ٣٠ إبريل ٢٠٢٠، كما قام الفريق بزيارة العديد من الجهات الحكومية والأهلية للتعرف بشكل مباشر على أعمالها اليومية و مدى ملائمة ما يقومون به للمعايير الدولية الخاصة بالشفافية والإفصاح والتخطيط الاستراتيجي والمساءلة والقيادة، وكذلك وفقا لما تنص عليه تعليمات منظمة الصحة العالمية (WHO) ، كما قام الفريق باختيار نموذج دولي لمحاكاته عند تقييم تلك الجهات وهي خطة الطوارئ الصحية الاسترالية لما تتمتع به تلك الخطة من شمولية لكافة جوانب الحوكمة الرشيدة ، وقد جاءت الجهات الحكومية والأهلية التي استهدفها الفريق على النحو التالي :

- **مركز التواصل الحكومي**
- **وزارة الصحة**
- **الإدارة العامة للطيران المدني**
- **الرئاسة العامة للحرس الوطني**
- **محجر أكوا مارين الصحي**
- **وزارة الداخلية**
- **وزارة الاعلام**
- **وزارة التجارة والصناعة**
- **وزارة الشؤون الاجتماعية**

التمهيد :

إن تسارع أحداث انتشار وباء كورونا عالميا يعد سابقة هي الأولي من نوعها في القرن الحالي، حيث تسارعت وتيرة الجائحة الناتجة عن انتشار الوباء لتتجاوز حيز مدينة ووهان في الصين لتمتد إلي جميع أرجاء العالم مما جعل هذا الوباء مصدر قلق وترقب لمختلف دول العالم لا سيما العظمى منها مثل أمريكا والصين وبريطانيا وألمانيا وفرنسا وغيرها الكثير، والتي تأثرت لديهم المنظومة الصحية والاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير وكان لزاما عليهم تركيز جميع جهودهم وخططهم وإجراءاتهم وحتى خطاباتهم في مجابهة فيروس (كوفيد ١٩) للحد من الأضرار الناتجة عن هذه الجائحة.

دولة الكويت ليست بمنأى عما يدور حولها دوليا وعربيا وخليجيا وخاصة أن هذه الجائحة ترتبط بصحة المواطنين وسلامتهم ، وأصبحت الإجراءات التي تتخذها الدول للحد من انتشار هذا الوباء محط أنظار المنظمات الدولية المختصة في تقييم وترتيب دول العالم حسب كفاءة ونجاح التدابير والإجراءات الاحترازية التي اتخذتها تلك الدول في مجابهة تلك الجائحة ، لذلك كان مقياس شفافية الجهاز التنفيذي هي أحد العناصر الهامة التي تضمن كفاءة إدارة الأزمة من خلال متابعة وتوجيه الجهات المعنية والعاملين في الصفوف الأمامية بشكل مستمر، واتخاذ القرارات الصائبة في الوقت المناسب، وإشراك مؤسسات المجتمع المدني والجمهور من المواطنين والوافدين لضمان تفاعلهم الإيجابي للتعامل مع هذه الأزمة بروح المسئولية .

لا بد من الإشارة الى أن هذا الظرف الاستثنائي، ليس مبررا لتجاوز القوانين أو كسرها تحت ذريعة المصلحة العامة كمصطلح عام يكثر استخدامه في مثل تلك الظروف حيث تبقي للأزمات خطط وأنظمة حوكمة خاصة بها تضمن نزاهة العمل وسد الثغرات على منابع الفساد والتكسب والتجاوزات الذي يتلمس طريقه في الأزمات.

ومن منطلق مسؤوليته الوطنية وفي إطار العمل بالدور الرقابي المنشود ولضمان شفافية أداء الأجهزة الحكومية في التعامل مع الأزمة، فقد قام فريق متابعة شفافية الأداء الحكومي بوضع خطة عمل تعتمد على معايير واضحة وطرق مباشرة للوصول إلى المعلومات التي تمكنه من التقييم فضلا عن اتباع منهجية محددة تضمن سلامه التقييم ومنطقية الاستدلال.

التقييم لا يهدف إلى ترتيب تنافسي بين الجهات المعنية، إنما يهدف الى بيان الآتي:

- أهمية الشفافية كوسيلة تضمن وصول المعلومة الى الجميع بجودة عالية .
- أهمية المشاركة في صنع القرار وتمكين كافة أصحاب المصلحة العامة التعاون يداً بيد.
- تسليط الضوء على الأخطاء التي وقعت بها الجهات في مجمل أدائها العام خلال فترة التقييم.
- وكذلك تعزيز الجوانب الإيجابية في إدارة الأزمة للاستفادة منها.
- إبراز أهمية التواصل الفعال بين الحكومة وكافة القطاعات الأخرى.
- معرفة مدى تطبيق معايير الحكومة الرشيدة مثل سيادة القانون وكفاءة وفعالية الأنظمة والإجراءات والمحاسبة والمشاركة والاستجابة والإفصاح والشفافية في اتخاذ القرارات وغيرها.

نبذة عن النموذج الاسترالي والمقاييس العالمية:

تعتبر خطة الإدارة الصحية الأسترالية لجائحة كورونا هي الوثيقة الرئيسية المتفق عليها وطنيا لتوجيه استجابة الدولة للجائحة الصحية و مدى تعامل كافة القطاعات الوطنية لتداعيات فيروس كورونا الجديد (COVID19) ، حيث يتم تحديثها دوريا بالتشارك مع كافة أصحاب المصلحة ، و يمكن تلخيص أهم ملامح الخطة وفق التالي.

مخلص خطة الطوارئ الصحية الاسترالية

تقوم خطة الطواري الصحية الاسترالية الى جزئين اساسين ، في حين يحتوي كل جزء على عدة مراحل وفق الشكل التالي :

(ا)معايير الخطة			
التصعيد	الحوكمة	التنفيذ	الاتصال
رصد و تقييم الامراض السارية الموجودة حاليا.	الأدوار و المسئوليات	ضمان استجابة متناسبة	الانفتاح والشفافية, رسائل منسقة وواضحة . وفي الوقت المناسب و التواصل الاجتماعي مع الجمهور
التصعيد بالترتيبات القائمة	التخطيط	دعم الرعاية الجيدة والحفاظ عليها	
اعلان حالة الطوارئ	المراقبة	الاتصالات من أجل إشراك وتمكين وبناء الثقة في المجتمع: وتوفير نهج منسق ومتسق	استخدام طرق اتصال محددة لتسهيل التواصل مع الفئات السكانية الضعيفة
	تقديم الخدمات السريرية		
	تنفيذ تدابير الصحة العامة		
	البحث و التخطيط و بناء الاستراتيجية للمكافحة	المواجهة	
	الاتصال		
	التنسيق		
	المواجهة و التقييم		
	صنع القرار و التشاور		
	هيكل صنع القرار الحكومي		
	المسئوليات الوزارية		
	هيكل صنع القرار في قطاع الصحة		
	المجموعات الاستشارية لقطاع الصحة		
	عمليات صنع القرار بموجب خطة الطوارئ		

(٢) الخطة التشغيلية

مرحلة العمل الأولي

(عندما تكون المعلومات حول المرض نادرة)

تركز الأنشطة الأولية على:

- تقليل الإرسال (تقليل انتقال العدوى)
- إعداد ودعم احتياجات النظام الصحي.
- إدارة الحالات الأولية والاتصالات.
- تحديد وتوصيف طبيعة الفيروس والخطورة السريرية للمرض في السياق الأسترالي.
- توفير المعلومات لدعم أفضل رعاية صحية الممارسة وتمكين المجتمع والمستجيبين لإدارة المخاطر الخاصة بهم.
- دعم الحوكمة الفعالة.

مرحلة العمل المستهدف

عندما يكون هناك ما يكفي من المعرفة عن المرض لتكييف التدابير المحددة

تركز الإجراءات المستهدفة على:

- ضمان استجابة متناسبة؛
- دعم الرعاية الجيدة والحفاظ عليها؛ دعم والحفاظ على جودة الرعاية
- الاتصالات من أجل إشراك وتمكين وبناء الثقة في المجتمع؛ التواصل من أجل المشاركة والتمكين وبناء الثقة في المجتمع
- توفير نهج منسق ومتسق.

مرحلة المواجهة

تركز أنشطة هذه المرحلة على:

- دعم الرعاية الجيدة والحفاظ عليها؛ • الدعم والحفاظ على جودة الرعاية
- وقف الأنشطة التي لم تعد هناك حاجة، والانتقال إلى الأنشطة التجارية العادية أو الترتيبات المؤقتة؛ وقف الأنشطة التي لم تعد هناك حاجة إليها
- مراقبة الموجة الثانية من التفشي؛
- مراقبة تطور المقاومة لأي تدابير صيدلانية، إن وجدت المستخدمة؛ إذا تم استخدامها
- أنشطة الاتصال لدعم العودة من الاستجابة لحالات الطوارئ لخدمات الأعمال العادية؛ التواصل لدعم العودة من الاستجابة لحالات الطوارئ الى خدمات الأعمال العادية
- تقييم النظم ومراجعة الخطط والإجراءات.

منهجية التقرير:

اعتمد الفريق في طريقة قياسه لأداء الجهاز الحكومي على عدد (٦) أدوات للتقييم كما هو موضح في الجدول الآتي:

الزيارات الميدانية للجهات	رصد ما يتم نشره	قرارات مجلس الوزراء
توصيات منظمة الصحة العالمية	خطة الطوارئ الصحية (النموذج الأسترالي)	توصيات الشفافية الدولية

استخدم الفريق معيار (الشفافية) لتقييم أداء كافة الجهات الخاضعة لهذا التقرير، حيث تم قياس (شفافية) الجهات من خلال عدد (٥) متطلبات وهي:

١. الإفصاح عن المعايير والاعتبارات التي يتم على أساسها اتخاذ القرارات.
٢. توفير المعلومات للجهات الرقابية وللناس (المعلومات التي لا تخضع قانونا للسرية)
٣. شفافية إجراءات التعاقد في المناقصات والمزايدات والمشتريات العامة.
٤. الاستجابة بشكل سريع والرد على الأسئلة والشبهات المثارة ضد هذه الجهة.
٥. تنظيم لقاء بين الإدارة العليا والموظفين (الاقتراحات، الشكوى).

الإفصاح	هل توجد خطة طوارئ معتمدة ومعلنة ؟، وما هي المعايير المستخدمة في اتخاذ القرار؟ وهل يتم الإفصاح عن الأسباب التي دعت لاتخاذ القرارات المتعلقة بالجانبين الصحي والاقتصادي؟ وما هو تأثيرها -السلبي أو الإيجابي- على المواطنين والمقيمين؟
توفير المعلومات	هل تقوم الجهات الرقابية بدورها خلال الأزمة؟، وهل المعلومات متوفرة للجهات الرقابية حال طلبها؟ وتوفير المعلومات لها جانبين مهمين، أحدهما تلك المعلومات التي تكون ذات علاقة مباشرة بالنزاهة وحفظ الممتلكات والأموال العامة وكيفية التعامل معها وهل تخضع للدراسة الكافية وللرقابة الإدارية والمالية، والجانب الآخر توفير المعلومات للجمهور عن مدى الخطورة التي يواجهها مع هذا الوباء وكيف يتعامل مع الأحداث وتطوراتها بما يضمن الحفاظ على الصحة بأكبر قدر ممكن، ونشر المعلومات للناس عبر الوسائل الإعلامية التقليدية والاجتماعية بكل شفافية ووضوح عن الأوضاع الصحية _ وأعداد الإصابات والأماكن التي يعتبر الوباء متمركز بها وعالي الخطورة _ والإجراءات المتخذة مثل عدد المسحات وفصل الحالات التي تم التعامل معها _ وأعداد الحالات وتصنيفها - وبيان كيفية التعامل معها

شفافية الإجراءات	هل هناك شفافية في الإجراءات المتبعة؟ وهل يتم تمكين جميع الجهات الرقابية السابقة واللاحقة من الاطلاع عليها ومنعها إذا لزم الأمر حفاظا على المال العام او نظرا لوجود شبهة فساد؟ خصوصا أن أي أزمة بهذا الحجم من الطبيعي أن تكون أرض خصبة للفساد.
الاستجابة	التفاعل والتعقيب والرد والتوضيح عن كافة الاستفسارات والأسئلة التي يثيرها الناس في الصحف وشبكات التواصل الاجتماعي وكذلك التعاطي بشكل سريع بدحض الإشاعات، وأيضا تبني المقترحات التي يبديها الجمهور لتقديم خدمة جديدة او تحسين خدمة موجودة.
التنظيم	في ظل هذا الظرف الاستثنائي واستعانة كافة الجهات الحكومية بأقل نسبة ممكنه من موظفيها، هل تقوم الجهة بالتواصل مع كافة الإدارات والموظفين بشكل مباشر وحيوي وإخطارهم بالإجراءات الاحترازية والتعاميم وتلقي الاقتراحات والشكاوى منهم؟

معايير التقييم

تم وضع الأسئلة الخاصة بالجهات بعد الأخذ بمقتضي ما جاء في المعايير الدولية الخاصة بالشفافية والإفصاح والتخطيط الاستراتيجي والمساءلة والقيادة، كما تم وضع تعليمات منظمة الصحة العالمية (WHO) وكذلك خطة الطوارئ الصحية الأسترالية في الاعتبار، ويتم الإجابة على الأسئلة بناءً على الاجتماعات والزيارات الميدانية التي تمت مع الجهات المعنية.

تم وضع أسئلة متعددة ومتسقة مع طبيعة عمل كل جهة وجاءت كالتالي:

وزارة الصحة:

- ما هي المسؤوليات والأدوار داخل القطاع الصحي لمجابهة فيروس كورونا؟
- ماهي الخطة الصحية للتعامل مع الحالات المصابة؟
- ما هي الإجراءات التي تم اتخاذها فعلياً للمراقبة اليومية للحالات المصابة والمشتبه بإصابتها؟
- ما هي التدابير لأعداد الرعاية السريرية للمصابين والتعامل مع المشتبه بإصابتهم؟
- كيف يتم إجراء تدابير الصحة العامة (توفير المضاد، إرشادات الوقاية، الكشف المختبري)؟
- هل توجد تدابير واضحة لمحاصرة وباء كورونا ومكافحة انتقاله من مصاب لآخر؟ وماهي؟

الحجر الصحي:

- هل يوجد رعاية سريرية مناسبة للمصابين داخل الحجر الصحي؟
- ما هي إرشادات الوقاية والسلامة العامة لجميع المصابين والكادر الصحي؟
- هل يتم السماح للمصابين بالمغادرة أثناء الحجر لأوقات متفرقة؟
- هل تجهيزات المحجر الصحي مناسبه وسليمة للمصابين والعاملين؟
- هل يوجد فحص دوري ومعلن للتأكد من الحالة الصحية؟

الطيران المدني:

- هل توجد كاميرات للكشف الحراري على جميع القادمين للكويت؟
- كيف يتم تطبيق إجراءات وقائية عند ظهور أي حالة مصابة؟
- كيف يتم التعامل مع المواطنين والمقيمين القادمين من الدول المصابة وفق خطة معلنه ومكتوبة؟
- هل الطيران المدني ملتزم بأساليب الوقاية وفقاً للمعايير الدولية؟ وماهي نسبة التزامه الفعلية؟

القطاع الأمني (الحرس الوطني):

- هل توجد إجراءات أمنيه احترازية واضحة للتعامل مع المصابين معلنه ومكتوبة؟
- هل توجد إرشادات صحية واضحة للكادر الأمني للوقاية من الفيروس؟
- هل يخضع الكادر الأمني للكشف الدوري؟
- هل يعمل الكادر الأمني داخل الحجر الصحي بنظام المناوبات؟

مركز التواصل الحكومي:

- الى أي مدى تم إعلام الجمهور بشكل شفاف ودوري عن عدد الإصابات؟
- هل تم الإعلان بشكل دوري عن آليات الاتصال والتواصل؟
- الى أي مدي تم استخدام شبكات التواصل لمعالجة أي مخاوف هواجس عامه ناتجة عن تفشي الوباء؟
- هل تم إشراك الجمهور في التواصل والتشاور؟
- هل تم أعداد خطة طوارئ للموظفين للعمل عن بعد؟

وزارة التجارة والصناعة:

- ماهي التدابير والقرارات التي اتخذتها وزارة التجارة والصناعة لحفظ الأمن الغذائي؟
- ماهي التدابير والقرارات التي اتخذتها وزارة التجارة والصناعة لحفظ الأمن الصحي؟
- ماهي التدابير والقرارات التي اتخذتها وزارة التجارة والصناعة لضبط أسعار السلع والخدمات؟
- هل توجد عقوبات معلنه ومطبقة ضد المتجاوزين لقرارات الوزارة؟ وماهي؟
- هل الإنتاج المحلي لدية القدرة على تلبية احتياجات السوق المحلي من السلع الغذائية والاستهلاكية؟ وماهي المدة التقديرية لصمود المخزون الاستراتيجي خلال هذه الأزمة؟

الرصـد:

قام الفريق بالرصد الإخباري لكل جهة بمقتضي ما يتم نشره إعلاميا أو في وسائل التواصل الاجتماعي أو الحسابات الرسمية للجهة، ليكون بذلك بـعد آخر من التقييم وللتأكد من شفافية تداول المعلومات الصحيحة.

القرارات والتعاميم والبيانات:

قام الفريق بطلب القرارات والتعاميم والإحصاءات والبيانات من الجهات التي تم متابعة أدائها للتوثيق والتدقيق على صحة ما تم اتباعه من إجراءات على أرض الواقع وكذلك التأكد مما يصدر عن الجهات الرسمية من قرارات تعكس جدية الخطوات المتخذة.

الزيارات الميدانية:

قام الفريق وفقا لآلية العمل التي اعتمدها بزيارات ميدانية للجهات الحكومية التي حددها كجهات معنية بشكل مباشر بإدارة الأزمة، فضلاً عن قيامه بجولات ميدانية للمحاجر الصحية ولوزارة الإعلام (تلفزيون - إذاعة) و وزارة التجارة وجمعية العديلية التعاونية والمراكز المجهزة لاستقبال القادمين بعد وصولهم من خارج الكويت للتعرف والاطلاع على إجراءات الوقاية والسلامة بشكل مباشر.

حيث تم الاجتماع مع الجهات وفق الجدول الزمني التالي:

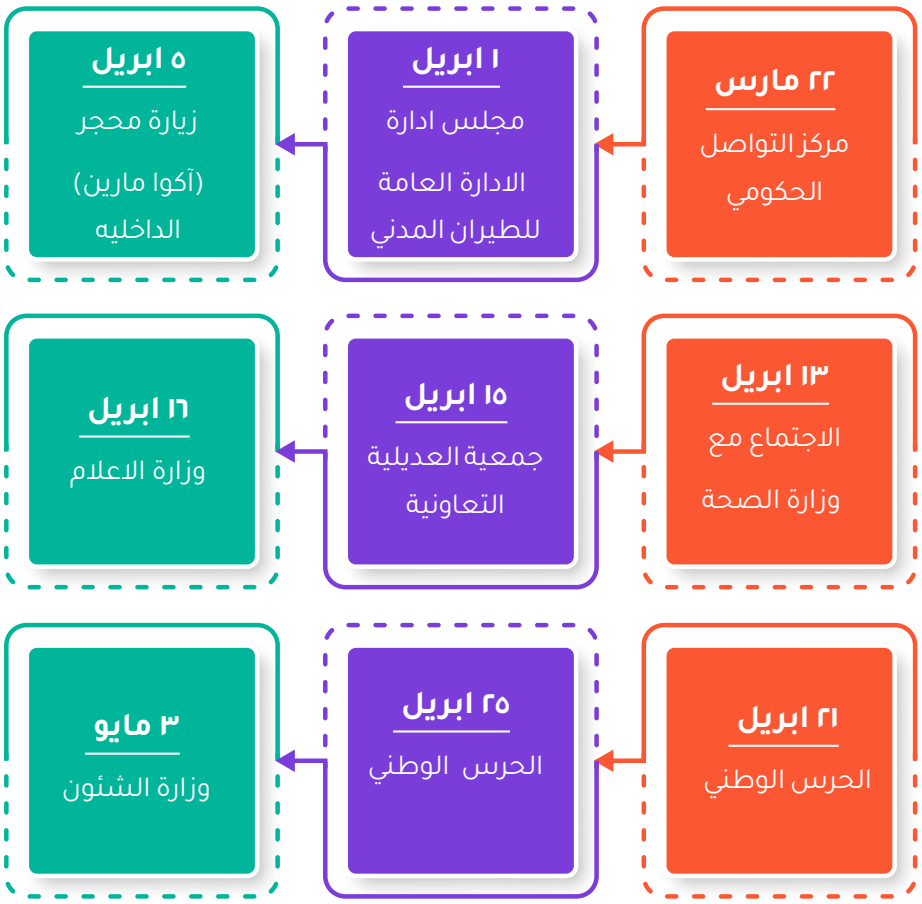

التقرير:

قام الفريق بإعداد تقرير وصفي متكامل يشمل استعراض الإجراءات التي قامت بها دولة الكويت وتقييمها، استعدادا

لنشر نتائجه على المستوى المحلي والإقليمي والدولي باللغة العربية والإنجليزية لكافة المنظمات المعنية، حيث تعد المبادرة الأولي التي تقوم بها احدى منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط، وذلك لتعزيز دور المجتمع المدني في متابعة الأداء الحكومي لضمان المزيد من الشفافية.

مركز التواصل الحكومي

الاجتماع: يوم الأحد الموافق ٢٢ مارس ٢٠٢٠ الساعة ١ ظهرا

الاجتماع تم مع الناطق الرسمي باسم الحكومة الدكتور / طارق المزرم رئيس مركز التواصل الحكومي وفريق عمله.

الإيجابيات التي تم رصدها:

- عقد مؤتمر صحفي بشكل دوري للإعلان عن آخر المستجدات بشأن متابعة جائحة كورونا وكافة القرارات الصادرة لمجابهة الفيروس والحد من انتشاره وترجمته الى عدة لغات ونشره من خلال مواقع التواصل الإلكتروني.
- إطلاق موقع الكتروني بالتعاون مع الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات لمتابعة التطورات المحلية وأحدث التطورات بشأن فيروس كورونا المستجد والرد على الأسئلة الشائعة Corona.e.gov.kw
- التحول الى الحكومة الإلكترونية وتقديم العديد من الخدمات التي تقدمها الجهات الحكومية أون لاين.
- الإعلان المستمر عن الإجراءات التي اتخذتها مختلف الجهات الحكومية لمواجهة الجائحة، ونشر التعليمات التوعوية المتعلقة بالإجراءات الاحترازية لتفادي انتقال العدوى.
- الرد على الإشاعات التي قد تثير الهلع بين الناس فيما يتعلق بانتشار الوباء وبث رسائل إيجابية لتجاوز الأزمة بسلام.
- الاستجابة لما يتم طرحه من قضايا ومواضيع في الصحف ووسائل التواصل الاجتماعي واتخاذ قرار أو إجراء عاجل وسريع من قبل مجلس الوزراء وتكليف الوزير المعني بالرد من خلال المؤتمر الصحفي.
- تحويل المؤتمر الصحفي الى بث مباشر عبر تلفزيون الكويت كإجراء احترازي للحد من انتشار المرض.

السلبيات التي تم رصدها:

- أفاد رئيس مركز التواصل بأن هناك خطة طوارئ تم إعدادها منذ بدء انتشار الفيروس حول العالم في ديسمبر ٢٠١٩ ولكن لوحظ بأنها لم تكن معلنة وغير معلومة لجميع الجهات التي تم زيارتها، كما أن الموقع الإلكتروني لمركز التواصل لم يكن مفعل.
- لم يتم الإعلان عن إجراءات تواصل المواطنين مع المركز في حال وجود شكاوى من المواطنين المتضررين خلال هذه الأزمة.

- انعدام الشفافية في آلية ترسية المناقصات مما جعل هذه المواضيع عرضة للتسريبات والتضارب في المعلومات المنقولة عنها، كما لم يتم توفير المعلومات بشأن أوجه صرف المبالغ التي تم تحصيلها لصندوق المساهمات الأهلية لمواجهة تفشي مرض كورونا المستجد.
- لم تنشر أي معلومات تفصيلية حول الأوضاع الاقتصادية وتكلفة رعاية العمالة الوافدة في المحاجر والمستشفيات، ولم يكن هناك شفافية في المعلومات المتعلقة بتجار الإقامات.
- التداخل في بعض الاختصاصات والإجراءات المعلنة ومنها على سبيل المثال ما يتعلق بأعمال وزارة الشئون والتجارة والبلدية وهيئة الغذاء وهيئة القوى العاملة والهيئة العامة للصناعة.
- ضعف المشاركة في صنع القرار وعدم عقد اجتماعات دورية بين الإدارة العليا والعاملين للاستماع الى مقترحاتهم والعوائق التي يواجهونها بحكم وجودهم في الخطوط الأمامية، فمن يصنع القرار هم الإدارة العليا ومن ينفذ هم الموظفون دون أن يكون لهم دور في صنع القرار أو المشاركة فيه مما خلق فجوة بين القرار وآلية التنفيذ.
- اتخاذ بعض القرارات ثم التراجع عنها بسبب ضغط شعبي أو نيابي أو دولي مما تسبب التخبط في تزايد حالات الإصابات أو زيادة العبء على الدولة.
- التحول الى الحكومة الإلكترونية بشكل سريع بعد تعطيل الجهات الحكومية وفق مستجدات تفشي فيروس كورونا، كشف عن تقاعس المسؤولين والقياديين في الجهات الحكومية عن تفعيل الحكومة الإلكترونية وتعطيل تنفيذها لمدة طويلة قبل الأزمة رغم توفر الإمكانيات.

التقييم حسب الأسئلة المعتمدة:

إعلام الجمهور بشكل شفاف ودوري عن عدد الإصابات؟

يتم إعلام الجمهور بشكل دوري وشفاف الى حد ما من خلال المؤتمر الصحفي وحسابات مركز التواصل الحكومي عن آخر المستجدات والقرارات الصادرة بشأن تفشي فايروس كوفيد ١٩، ولكن أعداد الإصابات يتم الإعلان عنها من خلال الناطق الرسمي باسم وزارة الصحة والحسابات الرسمية للوزارة.

الإعلان بشكل دوري عن آليات الاتصال والتواصل؟

يتم الإعلان عن آليات الاتصال والتواصل لبعض الوزارات والهيئات التي تقدم خدمات للجمهور، ولكن لم يقم مركز التواصل الحكومي بالإعلان عن آلية تواصل الجمهور معها في حال وجود شكاوى أو مشكلات تواجههم، كما أن الموقع الرسمي للمركز غير مفعل، ولم يتم تحديثه وفقا للمستجدات المرتبطة بجائحة كورونا.

استخدام شبكات التواصل لمعالجة أي مخاوف عامه ناتجة عن تفشي الفايروس؟

يتم استخدام شبكات التواصل الاجتماعي بشكل فعال وخصوصا الفيسبوك حتى يتم إيصال كافة القرارات والمستجدات لجمهور الجاليات في الكويت، ولنفي الإشاعات التي قد تخلق الخوف والهلع بين الناس، وكذلك بث الفلاشات التوعوية لتفادي العدوى بالفايروس والحد من انتشاره، ولتوفير المعلومات التي يحتاجها العامة.

إشراك الجمهور في التواصل والتشاور؟

عدم نشر آلية تواصل الجمهور مع مركز التواصل الحكومي، بخلاف التواصل مع المواطنين القادمين من الخارج عبر تطبيق «شلونك» للتأكد من التزامهم بالحجر المنزلي، علما بأن تطبيق «شلونك» تم تنفيذه بالتنسيق مع وزارة الصحة والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات.

هل هناك خطة طوارئ للموظفين للعمل عن بعد؟

لا توجد خطة مدروسة ومنظمة، ولكن بعض الجهات التي تقدم خدمات مهمة وضرورية للجمهور اجتهدت بالإعلان عن تقديم خدمات الكترونية او من خلال أرقام التواصل عبر الواتساب لتسيير الأمور من خلال مجموعة من الموظفين يعملون عن بعد.

التقييم

تم تفعيل دور مركز التواصل الحكومي في هذه الأزمة بشكل جيد، من خلال البث المباشر للمؤتمرات الصحفية والإعلان عن المستجدات والقرارات الصادرة أولا بأول، ويجب أن يتم الاستفادة من هذه الأزمة في الاستمرار على هذا النهج والتواصل مع الجمهور والرد على استفساراته والإفصاح عن كافة المعلومات والإحصائيات والعقود المباشرة وغير المباشرة والقضايا العامة التي تهم المواطنين والمقيمين و كافة الدراسات والأبحاث التي يجريها المركز، ومتابعة الجهات الحكومية في الانتهاء من تطبيق الحكومة الإلكترونية، وتفعيل الموقع الرسمي وتحديث بياناته أولا بأول.

وزارة الصحة

وزارة الصحة

الاجتماع: يوم الخميس ٩ /٤ / ٢٠٢٠ الساعة ٩ صباحا

تم مع وكيل وزارة الصحة د. مصطفى رضا والوكيل المساعد للشئون القانونية محمد السبيعي

الإيجابيات التي تم رصدها:

- منح مجلس الوزراء وزارة الصحة صلاحيات إدارة جائحة كورونا كونها أزمة صحية على أن تقوم جميع وزارات ومؤسسات الدولة باتباع الإجراءات والتعليمات الصادرة عن وزارة الصحة.
- يقوم الناطق الرسمي للوزارة بالإعلان عن الإصابات بمرضCovid-١٩ عبر المؤتمر الصحفي بشكل يومي مع ذكر إعداد حالات الشفاء، وأعداد الإصابات ضمن رحلات الإجلاء وأعداد وجنسيات الحالات المخالطة، وأعداد وجنسيات حالات التقصي الوبائي، وأعداد حالات الوفيات وأعداد الحالات في العناية المركزة، ويتم تقسيم المصابين حسب المحافظات الصحية في الكويت.
- تستخدم الوزارة وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي بشكل مستمر بنشر التوعية وتزويد الجمهور بالمعلومات والإرشادات الصحية والرد على الاستفسارات والكشف عن الإشاعات والمعلومات الخاطئة.
- تقوم وزارة الصحة بالتعاون مع وزارات وهيئات حكومية وجهات أخرى بتوفير مستشفيات ميدانية ومحاجر مؤسسية بهدف التصدي لمرض Covid-19.

أصدرت وزارة الصحة بتاريخ ٢٨ / ٢ / ٢٠٢٠ الدليل التوعوي لفيروس كورونا على الرابط-

kunanews.net/NnZd30qlrI7 و الإعلان عن تحديد أرقام هواتف لوزارة الصحة تعمل على مدار الساعة لتلقي الاستفسارات عن فايروس كورونا المستجد.

- تقوم الوزارة بعزل أي شخص مصاب بالفايروس في محجر توفره له وحين تتضاعف الأعراض بسبب الفيروس ينقل الى المستشفى للعلاج.
- قامت الوزارة بتوفير فريق متدرب لمنع العدوى من قبل الصحة الوقائية لتدريب العاملين في الصفوف الأولى على التدابير الوقائية.
- قامت الوزارة بتوفير وتجهيز طاقم طبي متكامل في المطار لاستقبال وفحص جميع العائدين ضمن خطة الإجلاء.

- استدعت الوزارة وفد صيني لتبادل الخبرات حول الاستراتيجيات وخطط وإجراءات التصدي للعدوى بفيروس كورونا.
- وفرت كمامات وملابس وقائية خاصه للأطباء العاملين في الصفوف الأمامية.
- قامت الوزارة بالتعاون مع الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات وشركة زين للاتصالات بتوفير تطبيق الزامي «شلونك» للمواطنين العائدين ضمن خطة الإجلاء لتتبعهم والتأكد من التزامهم بالحجر المنزلي.

السلبيات التي تم رصدها:

- عدم وجود خطة طوارئ واستراتيجية واضحة ومعلنة للفريق الطبي.
- عدم توفير سكن أو محاجر لجميع الكوادر الطبية الذين يتعاملون بشكل مباشر مع المصابين بمرض Covid-١٩.
- الإصرار على استخدام فحص الدم «Rapid Test» والذي أثبت فشله لعدم دقته في اكتشاف الحالات المصابة بالمرض، علما بأن منظمة الصحة العالمية تعتمد على ال «PCR Test» لاكتشاف الحالات المصابة، وتستخدم الفحوصات الأخرى كال "Rapid Test» للدراسات العلمية وفي المختبرات فقط.
- عدم توفير سكن خاص لعمال التنظيف والهيئة التمريضية وجميع العاملين في المستشفيات بمحاجر قريبة من المستشفيات وخاصة بهم، حيث كان معظمهم يسكنون في عمارات مكتظة بالعمالة في مناطق تفشى فيها الوباء وهذا كان سبب رئيسي لانتقال العدوى بين الطاقم الطبي.
- عدم توفير الكمامات للمواطنين والمقيمين من قبل الوزارة، كما لم تقم الوزارة بالفحص العشوائي في كل المحافظات للمناطق الداخلية للتقليل من حالات الإصابة تحت التقصي الوبائي، كذلك لم تقم الوزارة بالإفصاح عن أعداد المسحات التي تجريها يوميا.
- عدم اتخاذ أي قرار صارم بطلب ترحيل العمالة الهامشية المخالفة للقانون لتخفيف العبء على الدولة وعلى المنظومة الصحية، فضلاً عن عدم اجراء محاسبة قانونية للوافدين الذين خرجوا من المناطق الموبوءة قبل الحظر، لتعمد نقل العدوى للأخرين، وعدم استدعائهم لإجراء مسحات لهم ولمخالطيهم.
- عدم إجراء فحص دوري للطاقم الطبي والأطباء الذين يعملون في الصفوف الأولى ويتعاملون مباشرة مع المرضى المصابين بالفيروس.
- لم تقم الوزارة بذكر التفاصيل عن الحالات المصابة كجنس المرضى وأعمارهم، وتفاصيل عن المرضى في العناية المركزة والأمراض المزمنة التي يعانون منها وأعمارهم وجنسياتهم، وعدم ذكر تفاصيل حالات الوفيات بما يخص أعمارهم وجنسياتهم، وعدم ذكر مصدر العدوى للحالات المصابة عن طريق المخالطة.
- لم تقم بتوفير فريق منع العدوى من قبل الصحة الوقائية لتدريب المتطوعين في الجمعيات التعاونية مما تسبب في تزايد أعداد الإصابات بين المخالطين المواطنين، كما

لم تقم الوزارة بتوفير محاجر للمتطوعين بالجمعيات التعاونية ولم تقم بفحصهم دوريا.

- تم الإعلان عن بدء الفحص السريع لفيروس كورونا في السيارات، وقامت وزاره الصحة بشرح التفاصيل بأنه سوف يتم استخدام فحص الدم «Rapid Test" للمرضى، وإذا ظهرت النتيجة إيجابية يقوم الطاقم الطبي بعمل المسحة للمريض من الأنف «PCR Test»، أما إذا كانت سلبية يسمح للمريض بالذهاب الى البيت بدون فحصه بالمسحة المعتمدة من منظمة الصحة العالمية، وهذا البروتوكول
- خاطئ لأننا لا نستطيع أن نجزم بأن المريض ليس مصاب بالفيروس من خلال استخدام فحص الدم فقط لأنه غير دقيق ولا يكشف لنا إذا كان الشخص مصاب أم لا.
- تأخرت الوزارة في تطبيق الحظر الكلي حيث إنها أعلنت عنه بعد انتشار الوباء وليس في بدايته كما فعلت العديد من الدول الأخرى.
- غياب الشفافية حيث لم تتعاون وزارة الصحة مع الفريق خلال الاجتماع الذي تم ترتيبه في وقت مسبق مع قيادات الوزارة المعنية بالجانب الصحي لهذه الأزمة (بعد (٥) دقائق من بداية الاجتماع اعتذر الحضور من جانب وزارة الصحة عن إكمال الاجتماع بعد معرفة أن الفريق يمثل المجتمع المدني) وقاموا بالطلب من الوكيل المساعد للشؤون القانونية باستكمال الاجتماع مع الفريق والذي استطاع الإجابة فقط على الأسئلة ذات الطابع القانوني في حين تعذر عليه الإجابة على غالبية الأسئلة ذات الطابع الفني لعدم المعرفة التفصيلية بها.

التقييم حسب الأسئلة المعتمدة:

ما هي الأدوار والمسئوليات داخل القطاع الصحي لمجابهة فايروس كورونا؟

لم يتم توضيح ذلك أثناء الاجتماع مع المسئولين ولا من خلال متابعة ما ينشر عن الوزارة ، في حين أفاد الوكيل المساعد للشئون القانونية بأن التعامل مع الأزمة يعتمد على أسس ومعايير عامة بالإضافة الى أسس علمية وطبية واستراتيجية مرسومة لهذا الأمر وأخذت الوزارة الاحتياطات الوقائية والإجراءات المناسبة للوقاية والعلاج واتخاذ التدابير المطلوبة وفقا لتعليمات منظمة الصحة العالمية ، و أن الوزارة كانت سباقة في ذلك، كما أن الوزارة لديها مكتب للمنظمات الدولية يتابع الأحداث حول العالم وتبدأ الوزارة بتغيير خطتها وفقا لهذه الأحداث والمستجدات.

ما هي الخطة الصحية للتعامل مع الحالات المصابة؟

تقوم الوزارة بعزل أي شخص مصاب بالفيروس في محجر توفره له وحين تتضاعف الأعراض بسبب الفيروس ينقل الى المستشفى للعلاج.

ما النظام المتبع للمراقبة اليومية للحالات المصابة والمشتبه بإصابتها؟

لم يتم توضيحه أثناء اجتماع الفريق مع قيادي الوزارة.

ما هي التدابير لإعداد الرعاية السريرية للمصابين وكذلك المشتبه بإصابتها؟

لم يتم توضيحه أثناء اجتماع الفريق مع قيادي الوزارة

كيف يتم إجراء تدابير الصحة العامة (توفير المضاد، إرشادات الوقاية، الكشف المختبري)؟

لم يتم توضيحه أثناء اجتماع الفريق مع قيادي الوزارة

هل توجد تدابير واضحة لمكافحة تفشي الفايروس؟ ما هي؟

هناك خطة ولجنة طوارئ منذ سنتين تضع الخطط سواء المتعلقة بالمواضيع البيئية مثل أزمة الأمطار ومستمرة الآن مع أزمة تفشي كورونا والخطة موجودة ولكنها غير معلنة، لأنها متغيرة باستمرار حسب المستجدات كون أن الوباء مجهول وغير معروف.

التقييم

استجابة وزارة الصحة للتعامل مع جائحة كوفيد ١٩ كوباء عالمي مفاجئ يعتبر مقبول، ويجب الاستفادة من هذه الأزمة مستقبلا في تطبيق قواعد الحوكمة وإنشاء منظومة فاعلة لإدارة الأزمات والمخاطر وتعزيز ثقافة المشاركة في صنع القرار مع العاملين في الخطوط الأمامية والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني بشكل شفاف وواضح وتعزيز الإفصاح عن الإحصاءات والمعلومات ونشرها للاستفادة منها في مجال الدراسات والأبحاث وتطوير الرعاية الصحية.

الطيران المدني
Civil Aviation

الادارة العامة للطيران المدني

الاجتماع: يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢٠/٤/١

الاجتماع: مع الإدارة العليا في الإدارة العامة للطيران المدني برئاسة الشيخ سلمان الحمود الصباح

زيارة ميدانية الى: مراكز استقبال الكويتيين القادمين من الخارج، ومركز تنظيم الحركة والطوارئ .

الإيجابيات التي تم رصدها

- قبل أن تُعلن الدولة عن ظهور إصابات على أراضيها بالفيروس، وقبل أن تعلن منظمة الصحة العالمية حالة الطوارئ الدولية، وكإجراءات احتياطية للمراقبة والوقاية بدأت الإدارة العامة للطيران المدني في تنفيذ سلسلة من الإجراءات والعمليات في مطار الكويت الدولي ومطار سعد العبد الله (منافذ الكويت الجوية) من خلال فحص درجات الحرارة بالكاميرات الحرارية لاكتشاف أية إصابات محتملة خصوصاً بين الوافدين القادمين إلى أراضيها بدءا من ديسمبر ٢٠٢٠.
- جرى تفعيل خطة الطوارئ المعتمدة من قبل المطار ومن ضمنها الأمراض الوبائية، بالتنسيق مع وزارة الصحة
- وتم تشكيل لجنه لعمليات الطوارئ بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٢٥ وتشكيل لجنة عليا برئاسة الطيران المدني وعضوية القطاعات التشغيلية ٢٠٢٠/٢/٢٣.
- كان الطيران المدني أحد الروافد الأساسية التي ساهمت في اتخاذ القرارات والإجراءات الاحترازية في حماية البلاد يقدم المعلومات لمجلس الوزراء وفق المعايير الدولية والتنسيق الدائم مع الجهات (وزارة الخارجية -وزارة الداخلية - وزارة الصحة -الإدارة العامة للجمارك -وزارة الإعلام - الإدارة العامة للإطفاء).
- تطبيق الإجراءات الدولية المعتمدة من قبل المنظمات الدولية (منظمة الطيران المدني الدولية ICAO- مجلس المطارات العالمي ACI- المنظمة العربية للطيران المدنيACAO) المعتمدة للكوارث والأوبئة.
- المتابعة المباشرة لـ Notice To Airman- NOTAM والمؤشرات والنشرات الصادرة عنهم لنقلها مباشرة للجنة الطوارئ الصحية لاتخاذ القرار المناسب بالوقت المناسب.
- التعاميم الصادرة من الطيران المدني واضحة متسلسلة منشورة على الموقع الإلكتروني باللغتين (عربي - إنجليزي) وتم تخصيص رابط لكل ما يتعلق بمرض كورونا وكذلك نشر جداول الرحلات وتفاصيلها (شركة الطيران -خط السير- ساعة الإقلاع - ساعة الوصول).

- الإجراءات الاحترازية والوقائية من ديسمبر٢٠١٩ الى ١٤ مارس ٢٠٢٠ (تعقيم مرافق مباني المطار -تركيب ٧ كاميرات حرارية - تجهيز العيادات الطبية لتعمل ٢٤ ساعة بالتنسيق مع وزارة الصحة - إصدار نشرات لكافة الشركات والجهات الحكومية العاملة في مطار الكويت لتطبيق الإجراءات الاحترازية - تنظيم ورشة توعوية للعاملين في المطار في ٢٠٢٠/١/٢٩ - حول طرق الاخطار عن الحالات المرضية وإجراءات التعامل معها).

الخطة الزمنية لوقف الرحلات التجارية:

- ٢٠٢٠/١/٢٩ منع القادمين من الصين وهونغ كونغ
- ٢٠٢٠/٢/٢٠ وقف الرحلات التجارية من والي إيران
- ٢٠٢٠/٢/٢٤ وقف جميع الرحلات التجارية من والي العراق - كوريا الجنوبية- تايلند - إيطاليا
- ٢٠٢٠/٢/٢٥ وقف جميع الرحلات التجارية من والي سنغافورة واليابان
- ٢٠٢٠/٣/٦ وقف مؤقت لجميع الرحلات التجارية من والي مصر-سوريا - لبنان-الفلبين-الهند-سيريلانكا-بنغلاديش لمدة أسبوع
- ٢٠٢٠/٣/١٣ وقف جميع الرحلات التجارية ورحلات الركاب

استمرار رحلات شحن البضائع والرحلات العسكرية (جسر الأدوية- جسر الأمن الغذائي - الشحن الجوي).

لا يسمح بهبوط أي طائرة خاصة ليس لديها تصريح مسبق، وقد تم السماح فقط لطائرة واحدة خاصة بعد موافقة وزير الصحة لمريض يتعالج في فرنسا كبير بالسن وبحالة حرجه

واستقبال طلبات شركات الطيران للحصول على الموافقات اللازمة لتسيير الرحلات للراغبين من المقيمين بالمغادرة والبدء في صيانة مرافق المطار (مباني- مدارج وممرات الطائرات -الأنظمة الكهربائية والميكانيكية).

خطة إجلاء وعودة المواطنين:

- قامت دولة الكويت بأكبر عملية إجلاء لرعاياها الراغبين بالعودة من مختلف دول العالم بسبب تفشي جائحة كورونا وعددهم حوالي ٣١ ألف مواطن خلال فترة وجيزة (١٨ يوم) من ١٩ ابريل الى ٧ مايو ٢٠٢٠ بواقع ١٥٦ رحلة بمساندة الخطوط الجوية الكويتية والخطوط الجوية القطرية وطيران الاتحاد الإماراتية وطيران الجزيرة، بعد أن قامت الدولة بتجهيز عدد كبير من المحاجر المؤسسية المتكاملة لهم بالتعاون مع عدة جهات حكومية مثل وزارة المالية، وزارة الدفاع، القطاع النفطي وغيرها من الجهات.
- تم تسيير الرحلات بواسطة الطيران الوطني حسب النسبة المعتمدة سلفا قبل الأزمة بقرار سابق صادر من المجلس الأعلى للطيران بأن تكون الرحلات ٧٠٪ على الخطوط الكويتية و٣٠ ٪ على طيران الجزيرة واستمر العمل على أساسه في المرحلة الحالية.
- تم تجهيز أربعة مواقع لفحص القادمين الى مطار الكويت ، كما تم ترتيب الإجراءات الاحترازية التنظيمية وإصدار التعليمات التي يتم اتباعها على متن الطائرة وفقا لمتطلبات اتحاد النقل

الجوي الدولي (IATA) وهناك إجراءات وتعليمات إضافية تم فرضها من قبل وزارة الصحة الكويتية على الطيران تبدأ من (ركوب الركاب الطائرة - واستلام الطعام عند الركوب - لبس الكمام والقفازات طوال الرحلة- منع حمل الحقائب داخل الطائرة- عزل طاقم الطائرة - تجهيز مواقع عزل داخل الطائرة - ترتيبات الوصول والنزول من الطائرة وركوب الباصات وعدد الركاب الأقصى - ونقلهم إلي مراكز الفحص - ثم النقل إلي المحاجر - وتوصيل الحقائب) .

- تم وضع خطة لتسهيل مغادرة المقيمين إلى دولهم وترتيب إجراءات السفر وتسيير الرحلات.

السلبيات التي تم رصدها

- الزيادة الملحوظة في رحلات بعض شركات الطيران والتي نقلت عدد كبير من المقيمين إلى الكويت مستغلين فرصة وقف العمل بالتعميم رقم (٢٥) الخاص بفرض فحص PCR على القادمين للكويت الصادر في ٣ / ٣ / ٢٠٢٠ على أن يعمل به اعتبارا من ٣/٨ إلا أنه تم التراجع عنه في ٦ / ٣ / ٢٠٢٠ بسبب عدم جاهزية الدول لهذا الفحص وصدر بعده تعميم (٢٧) في ٢٠٢٠/٣/٦ والذي أوقف رحلات الطيران التجارية مع ذات الدول اعتبارا من ٢٠٢٠/٣/٧.
- عدم الالتزام في تحديد الفئات المحدد لهم العودة من الكويتيين والأنباء عن تجاوز بعض المتنفذين قواعد خطة الإجلاء المعلنة.

التقييم حسب الأسئلة المعتمدة

هل يوجد كاميرات للكشف الحراري على جميع القادمين للكويت؟

يوجد ٧ كاميرات في المواقع التالية: T٤ - مطار الكويت الدولي - مطار سعد العبد الله - الجزيرة (في حين انه من غير الواضح أماكن توزيعها على المواقع الأربعة من منافذ الوصول نسبه إلى أعداد وكثافة الواصلين، كما لم يتبين لنا عما أن كانت الكاميرات قد رصدت أي حالة من عدمه، وقد تبين لنا من خلال بعض صور الرصد وجود مختصين يستخدمون كاشف الحرارة اليدوي، إلا أن الثابت هو تناقص عدد الكاميرات بين الموجود فعليا وبين ما هو وارد في الخبر الصحفي الخاص بالطيران المدني والذي ذكر أن عدد الكاميرات هي ١٥ كاميرا).

كيف يتم تطبيق الإجراءات الوقائية عند ظهور أي حالة مصابة؟

وجود عيادة مختصة تحت إشراف وزارة الصحة في مواقع المطار (قبل حظر الرحلات في ٢٠٢٠/٣/١٣) ولم يتبين للفريق آلية التعامل مع الحالات، كذلك وجود قسم خاص لمن تظهر عليه الأعراض موصول في باب خلفي يتم نقل الراكب الى المستشفى بواسطة الإسعاف (في مراكز استقبال العائدين ضمن خطة الإجلاء)

هل يتم التعامل مع المواطنين والمقيمين القادمين من الدول المصابة وفق خطة معلنة ومكتوبة؟

التنسيق بين الطيران المدني ووزارة الصحة في إجراء الفحص - الخطة المعلنة بتحديد نوع الحجر إن كان مؤسسي أو منزلي واستيفاء الاستمارة الصحية وفقا للتعاميم رقم ١٥- ٣٢- ٣١ - ٣٣ على سبيل المثال.

هل الطيران المدني ملتزم بأساليب الوقاية وفقا للمعايير الدولية؟

تطبيق الإجراءات الدولية المعتمدة من قبل المنظمات الدولية (منظمة الطيران المدني الدولية ICAO- مجلس المطارات العالمي ACI- المنظمة العربية للطيران المدنيACAO) المعتمدة للكوارث والأوبئة بالإضافة إلى الإجراءات الاحترازية التنظيمية والتعليمات المطلوب اتباعها على متن الطائرة وفقا لمتطلبات اتحاد النقل الجوي الدولي (IATA) وهناك إجراءات وتعليمات إضافية تم فرضها من قبل وزارة الصحة الكويتية.

التقييم

يتضح بأن الإدارة العامة للطيران المدني كانت تعمل وفق معايير معتمدة سواء في مجال اختصاصات الطيران المدني أو معايير منظمة الصحة العالمية أو تعاميم وزارة الصحة، وقدمت المشورة اللازمة لاتخاذ القرار السليم، واعتمدت القدر الكافي من الشفافية بنشر المعلومات للجمهور، كما عملت ضمن خطط محددة (خطط إجلاء - خطط احترازية ووقائية - خطة تشغيلية)، بالإضافة إلى ما تطلبه من تجهيز مواقع إضافية ومؤقتة للكشف في المطار وتوفير باصات النقل للركاب لنقلهم من مواقع وقوف الطائرات الى مواقع الفحص المخصصة للقادمين للكويت.

القطاع الأمني:

١- الحرس الوطني

الاجتماع: ٢١و ٢٢ / إبريل/ ٢٠٢٠
في مقر الرئاسة العامة للحرس الوطني، مقر الحرس الوطني منطقة جنوب السرة
مقابله سعادة وكيل الحرس الوطني الفريق الركن مهندس / هاشم عبد الرزاق الرفاعي

التقييم حسب الأسئلة المعتمدة:

هل توجد إجراءات أمنية واضحة للتعامل مع المصابين.. معلنة ومكتوبة؟

توجد إجراءات واضحة تم طباعتها وتوزيعها على منتسبي القطاع بالإضافة الى الدورة التوعوية والتي تم تنظيمها لهم.

هل توجد إرشادات صحية واضحة للكادر الأمني للوقاية من الفيروس؟

بادرت الفرق الطبية المتخصصة في مديرية الخدمات الطبية بالتعاون مع مديرية التوجيه المعنوي بالقيام بحملات توعوية مكثفة على مواقع المسؤولية والحصول على معلومات موثقة لإجراءات الوقاية والتعامل مع الأعراض وذلك لتأمين أفراد ومنتسبي الحرس الوطني، كما تم تطبيق التباعد الوظيفي للحفاظ على منظومة القيادة والسيطرة وذلك ضمن الإجراءات الاحترازية للوقاية من فيروس كورونا.

هل يخضع الكادر الأمني للكشف الدوري؟

يخضع الكادر الأمني للكشف الدوري، ويتم عزل الطاقم الطبي العامل في المستشفى الميداني في نادي ضباط الحرس الوطني.

هل يعمل الكادر الأمني داخل الحجر الصحي بنظام المناوبات؟

منع تواجد القائد ومساعده على جميع المستويات الوظيفية، وإنجاز المهام بأقل عدد من القوة حيث يتم تقسيم القوة إلى مجموعات لا تلتقي مع بعضها، ولا يسمح بتجمع أكثر من ٥ أشخاص في مكان واحد مع مراعاة إجراءات السلامة والوقاية.

نشاط٠ات الجهة:

الإيجابيات التي تم رصدها

٠ تشكيل خلية لمتابعة الأزمة الصحية بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠٢٠، والتي تصدر منها التعليمات لدعم مؤسسات الدولة خلال الأزمة من جهة، والعمل على الحفاظ على صحة الأفراد

المنتسبين للرئاسة العامة للحرس الوطني من جهة أخرى.

- نموذج الإدارة في الحرس الوطني قائم على تحقيق مبدأ العدالة والكفاءة بين أفراده لذلك تم إزالة أسماء العائلة من شريط الأسماء.
- تأمين البنية التحتية والمواقع الحيوية من قبل الحرس الوطني بالقيام واستمرار قيامه بأداء بمهامه الرسمية أثناء الأزمة إضافة إلى تولي مهام الإسناد لكل من وزارة الدفاع والداخلية وإدارة الدفاع المدني في حال طلب العون والتنسيق.
- إشراك الحرس الوطني في تأمين وحراسة عدد من مراكز الحجر الصحية ومراكز الإيواء، كما قام بإنشاء مستشفى ميداني في منطقة المهبولة لمعالجة سكان المنطقة.
- وضع خطط استراتيجية كل خمس سنوات تتضمن رؤية معينة ويتم تقييم كل خطة سنويا عن طريق لجان وفرق مشكلة من خارج الحرس الوطني لتقييم أهم الأحداث العالمية، الإقليمية، المحلية والاستعداد للمخاطر المحتملة.
- تم إقامة ندوة شاملة في ١٦ فبراير ٢٠٢٠، وتم زيادة طاقة الطاقم الطبي لدى الحرس الوطني ووضع خطط طوارئ لأزمة كورونا حتى عام ٢٠٢١ يتم من خلالها ترجمة قرارات مجلس الوزراء كما تم تغيير نظام مواعيد العمل لما تفتضيه مستجدات الأزمة.
- استعداد منتسبي الحرس وتدريبهم في تشغيل بعض الأماكن الحيوية، كتزويد الطائرات بالوقود، قطاع الغاز، الموانئ والمخابز الآلية، هذا إلى جانب وضع الخطط الأمنية والتدريبات السنوية مع كل من وزارة الدفاع ووزارة الداخلية.
- الدورة المستندية للمراسلات والكتب الداخلية ونظام تقييم الموظفين تتم عن طريق نظام الكتروني، كما أن نظام البيانات المستخدم يصدر تقارير دورية شاملة يمكن الاطلاع عليها وتسهل عملية التخطيط واتخاذ القرارات.
- أولوية حماية أفراد ومنتسبي الحرس الوطني والاهتمام بصحتهم من هذا الوباء بتطبيق التباعد الوظيفي للحفاظ على منظومة القيادة والسيطرة وذلك ضمن الإجراءات الاحترازية للوقاية من فيروس كورونا وبمنع تواجد القائد ومساعده على جميع المستويات الوظيفية، وإنجاز المهام بأقل عدد من القوة حيث يتم تقسيم القوة إلى مجموعات لا تلتقي مع بعضها، ولا يسمح بتجمع أكثر من ٥ أشخاص في مكان واحد وتطبيق. التباعد الاجتماعي بين الأفراد وفي مرافق الحرس الوطني بعزل من كان مسافرا لمدة الحجر المحددة، تقليل العمالة الخارجية وعزل العمالة المتبقية بالإضافة إلى عزل الأطباء العاملين في المستشفى الميداني في منطقة المهبولة في نادي الضباط وتوفير كافة المستلزمات لهم.
- اجتماع يومي في غرفة العمليات لخلية إدارة الأزمة الصحية.
- إقامة ندوة شاملة بالتعاون مع الإعلام الصحي بتاريخ ١٦/فبراير/٢٠٢٠ في وزارة الصحة تم من خلالها نقل أهم البيانات المتعلقة بالوباء من منظمة الصحة العالمية وذلك بعد ظهور أول حالة إصابة بالفيروس عن طريق وزارة الصحة، ومع تشكيل الخلية بادرت الفرق الطبية المتخصصة في مديرية الخدمات الطبية بالتعاون مع مديرية التوجيه المعنوي بالتنسيق مع وزارة الصحة.
- بث مباشر للمستشفى الميداني في منطقة المهبولة وللتعرف على آلية العمل فيه وكيفية التعامل مع حالات الاشتباه وكيفية عزل الطاقم الطبي العامل فيه، بالإضافة

إلى دور الفرق التابعة للحرس الوطني الإنساني والاجتماعي بتأمين بعض احتياجات الأفراد الذين تقطعت بهم السبل بسبب العزل.

- إصدار عدد خاص من مجلة الحرس الوطني يوثق جهود الحرس، وتضمنت المجلة موضوع توعوي بعنوان «اعرف عدوك كوفيد ١٩... بالوعي نحارب الوباء»، بالإضافة الى» التشريعات في دولة الكويت لمواجهة الأوبئة والأمراض السارية».

التقييم:

تتسم إدارة الحرس الوطني بإتباع إجراءات الحوكمة وخطتي العمل والطوارئ مما ساعدها على إدارة الأزمة باقتدار وثبات كما سبق قيادة حالات طوارئ سابقة، كما أن جاهزية القطاع وتدريب العاملين فيه مسبقا على تشغيل بعض الأماكن الحيوية بالإضافة الى وجود خطة وقائية تضمن سلامة المنتسبين والعاملين ووجود خطة إدارة الأزمة ضمن غرفة عمليات مركزية لتقييم أهم الأحداث العالمية، الإقليمية، المحلية والداخلية والاستعداد للمخاطر المحتملة، كما يتم التواصل بين القيادة ومنتسبي القطاع بالخطط والتعليمات اللازمة.
فضلاً عن تخصيص بوابة خاصة بالتجهيزات والعقود والمناقصات على الحساب الإلكتروني للحرس الوطني ويعتبر هذا الحساب فعال ومحدث وتفصيلي.

٢- وزارة الداخلية

الاجتماع: ٥ ابريل ٢٠٢٠ زيارة محجر (آكوا مارين)

الاجتماع: مع وزارة الداخلية - ممثلين في الوحدة الأمنية المسؤولة عن محجر اكو مارين

التقييم حسب الأسئلة المعتمدة

١-هل توجد إجراءات أمنية واضحة للتعامل مع المصابين معلنة ومكتوبة؟

لا توجد إجراءات واضحة سوى التقيد بالقرارات الخاصة بإيواء المواطنين في المحجر الصحي وتنظيم دخولهم وتوزيعهم على الغرف حسب الأعداد المرفقة بالكشوف الصادرة من القيادة، والتعامل يكون بالتنسيق مع وزارة الصحة وباجتهادات شخصية.

٢- هل توجد إرشادات صحية واضحة للكادر الأمني للوقاية من الفيروس؟

التزام رجال الأمن بارتداء القفازات والكمامات واتباع آليات التعقيم بشكل مستمر.

٣-متي يخضع الكادر الأمني للكشف الدوري؟

يتم الفحص بشكل دوري وهو عبارة عن قياس درجة الحرارة وهو فحص احترازي، أما بخصوص أخذ المسحات للتأكد من الإصابة فلم يتبن لنا انها تتم بشكل دوري.

٤-هل يعمل الكادر الأمني داخل الحجر الصحي بنظام المناوبات؟

يعمل الكادر الأمني بنظام المناوبة كل ١٢ ساعة.

الرصد الصحفي الإعلامي

فترة الرصد من ١٥/فبراير /٢٠٢٠ الى ٢٠٢٠/٤/٧

- الموقع الالكتروني لوزارة الصحة www.moi.gov.kw لا توجد به أي معلومة أو خبر عن كورونا أو تفاصيل الاستعدادات أو أعمال وزارة الداخلية خلال فترة أزمة كورونا
- التجربة الأولي لنقل الكويتيين القادمين من المطار إلى المحاجر شابها العديد من الإرباك
- قوات الأمن جميعها بكافة اختصاصاتها تعمل كفريق واحد (قطاعات مختلفة)
- العمل أمني ولكن المنتسبين يقومون بأعمال إنسانية لمساعدة المواطنين والمقيمين
- لا يوجد إجراءات واضحة لنقل المريض من المحجر إلى المستشفى (كبار السن بدون مرافقين)
- هناك خطورة على بعض رجال الأمن خاصه بالتعامل مع نقل كبار السن المصابين في كورونا
- إجراءات متسلسلة تكفل الأمن الداخلي من تطبيق الحظر والعقوبات على المخالفين

- الإجراءات لا تسبقها خطط واضحة للتطبيق
- تأمين إجراءات استقبال وصول رحلات المواطنين العائدين من الخارج
- دور وزارة الداخلية - القوات الخاصة في تأمين المحاجر وتنظيم وتأمين المكان أثناء الدخول والخروج برا وبحرا والربط مع خفر السواحل لتمشيط المكان بالقوات الراجلة وتوفير الكاميرات الحرارية والتعقيم وارتداء الكمامات والقفازات ضمن الإجراءات الوقائية وفق إرشادات وزارة الصحة
- مخالفة من يقوم بكسر الحظر ومروجي الإشاعات، والمسيئين.
- نشره يوميه تبين عدد مخالفي قرار حظر التجوال موزع علي الجنسية والمحافظات.
- تشكيل لجنة تضم ممثلي وزارات الداخلية والتجارة والشؤون و١٠ جمعيات خيرية، وتم الاتفاق على تخصيص مدرستين في كل محافظة لإيواء المخالفين، بعد الحصول على موافقة وزارة التربية.
- تراكم الخلل الأمني بسبب مخالفي الإقامة وانتشارهم في مناطق عشوائية جعل امر أحكام الأمن عملية صعبة ومرهقة.
- المواطنين المحجورين صحيا، في المحاجر أو المنازل، ممنوعون من السفر وأسماءهم مسجلة في جميع المنافذ البرية والبحرية ومنفذ المطار الدولي، ولا يمكنهم إنجاز أي معاملة في إدارات وزارة الداخلية.
- وقف الحملات الأمنية على مخالفي قانون الإقامة والعمل إلى أجل غير مسمى، بسبب الظروف الصحية التي تمر بها البلاد، وخوفاً من تكدس الموقوفين في أماكن الإيقاف وسجن الإبعاد مما قد يؤدي إلى انتشار الأمراض المعدية بينهم
- منع التجمعات في الواجهات البحرية وغيرها من الأماكن، وذلك حرصا على سلامة الجميع وتطبيقا لتعليمات وزارة الصحة.
- تستعد لإجراء فحص كورونا لنحو ٤٥٠٠ سجين في الفترة المقبلة.
- قيام بعض المواطنين والمقيمين بمخالفة الحجر الصحي المنزلي.
- الأجهزة المختصة في وزارة الداخلية لم تتهاون مع أي شخص يبث الإشاعات ويحاول الإخلال بالأمن بشكل عام من خلال نشر معلومات مغلوطة أو التحريض ضد فئة معينة من المواطنين أو المقيمين في ظل الأوضاع الراهنة
- ضبط اللجنة الرباعية المشتركة مجموعة من الأنشطة التجارية المخالفة.
- إصدار قرار يقضي بإعفاء المواطنين أصحاب الشركات من الغرامات المترتبة عليهم جراء انتهاء إقامات العمال خلال فترة تعطل إدارات الدولة، وكذلك إعفاء الوافدين الزائرين والمتواجدين داخل البلاد من الغرامات المترتبة عليهم خلال هذه الفترة.
- رصد خروج بعض الجاليات من منطقة المهبولة بعد قرار الحظر وإعادتهم.

التسلسل الزمني لبعض القرارات الآتية بحسب التواريخ الذكورة:

- ٢٠٢٠/٣/١ تجديد إقامات العمل الأهلي طبقا للمادة ١٨ الكترونياً.
- ٢٠٢٠/٣/٨ تدخل الأمن لتنظيم استقبال مركز صبحان الصحي الوافدين القادمين من ٧ دول (مصر - سورية - لبنان - الهند - الفلبين - سريلانكا - بنغلاديش) لتطبيق المراقبة الصحية عليهم.
- ٢٠٢٠/٣/٩ قرار تجديد إقامات العاملين وهم خارج البلاد وتمديد كل الزيارات مدة شهرين وتمديد إذن الغياب مدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد حسب ما يستجد من الظروف الراهنة.
- ٢٠٢٠/٣/١٢ تم نقل التنظيم الأمني إلى أرض المعارض المخصص لفحص الوافدين
- ٢٠٢٠/٣/١٢ فتح باب التطوع للمواطنين بالإدارة العامة للدفاع المدني للتدرب على مواجهة الطوارئ.
- ٢٠٢٠/٣/١١ وقف النقل الجماعي.
- ٢٠٢٠/٣/١٨ تقرر التصريح بعدم تشغيل العمالة المنزلية بالساعات لمخالفتها القانون
- ٢٠٢٠/٣/١٨ صدور قرار باستخدام المكبرات الصوتية عن طريق طائرة الدرون لإيصال رسائل تحذيرية بعدة لغات مختلفة للتجمعات
- ٢٠٢٠/٣/٢٢ بدء تنفيذ فرض حظر التجول «الجزئي» مع إجراءات سهلة وواضحة لطلب الترخيص
- ٢٠٢٠/٣/٣٠ قرار وزاري بالسماح لمخالفي الإقامة مغادرة البلاد من دون تحمل تكاليف السفر والغرامات.
- ٢٠٢٠/٤/١ تم استبدال تراخيص عدم التعرض الورقية بالباركود.
- ٢٠٢٠/٤/٧ بدء الحظر الكلي لمنطقتي المهبولة وجليب الشيوخ لمدة أسبوعين وتمديد الحظر من الساعة ٥ مساءا الى ٦ صباحا.

قامت وزارة الداخلية بدورها في حفظ الأمن إلا أن دور الوزارة في الأزمة تعدى مجال الأمن الى مجال أوسع ارتبط بامتداد دورها لدعم أجهزة الدولة الأخرى وتحديدا وزارة الصحة في تنظيم استقبال المراكز الصحية ومراكز الفحص في أرض المعارض وضبط الحظر الجزئي وتنظيم مراكز الحجر الصحي المؤسسي، ضبط الحظر المناطقي، تنظيم أوضاع مخالفي الإقامات ومراكز الإيواء.

هذه المهمة جعلتهم وجها لوجه مع المرض، ولكن رغم الدور الكبير الذي قاموا به إلا أن أعمالهم غاب عنها الخطط المعلنة والتوجيهات المدروسة مما جعلهم يخوضوا التجارب مما أوقعهم في الخطأ أحيانا حتى تراكمت عندهم خبرة التصرف، كما اتضح بأن هناك تراخي جزئي في تطبيق القانون فكان أعداد مخالفي الحظر بازدياد والعقاب الفعلي غير واضح وغير رادع، وتبقى التصرفات والقياس الشخصي هو من يقود القرارات بهذا الشأن.

لوحظ أن هناك بعد الأفراد من منتسبي وزارة الداخلية ليس لديهم دراية كاملة عن كيفية التعامل مع هذا الوباء مما قد يظهر بشكل او بآخر عدم الحرص والالتزام بتوصيات الجهات الصحية التي تحمي من العدوى وانتشار الوباء، مما لاحظنا أن أعداد من منتسبي وزارة الداخلية قد أصيبت بالعدوى.

أما عن التعليمات الصحية الوقائية فلم يتبين للفريق أن أفراد الشرطة قد تلقوا التدريب الوقائي اللازم.

كما أصبح التعامل مع العمالة الوافدة ظاهرة بارزه خلال هذه الأزمة (خلل التركيبة السكانية -مخالفي الإقامة - تجار الإقامات - عشوائيات الجليب - سكن العزاب والعمالة الغير منظمه) لتتحول من مشاكل إجرائية تنظيمية قانونية الى مشاكل أمنية وصحية تهدد سلامة المواطنين وتعيق الجهود الحكومية وتستنزف طاقتها وتشتت تركيزها في مواجهة جائحة كورونا.

التقييم

قامت وزارة الداخلية بمجهود كبير في حفظ الأمن بالدرجة الأولي وتأمين وإدارة المحاجر الصحية والمراكز الفحص، وتطبيق قرارات الحظر الصادرة من مجلس الوزراء، كما قام أفرادها بدور أنساني اجتماعي مميز، وقاموا بجهد مضاعف في استقبال المخالفين لقانون الإقامة وحصرهم وتامين مساكن إيوائهم بما يشملها من تأمين المستلزمات الغذائية والمعيشية الأخرى والرعاية وتامين طرق مغادرتهم البلاد بالتعاون مع الجهات الأخرى المعنية، ومجهود تامين المناطق الموبوءة المعزولة.

وزارة الاعلام

الاجتماع: يوم الخميس ١٦ /٤ / ٢٠٢٠ الساعة ١ ظهراً

الاجتماع مع الشيخ فهد الصباح/الوكيل المساعد لشؤون الإذاعة، سعود الخالدي/الوكيل المساعد لشؤون التلفزيون وعدد من مسؤولي التلفزيون والإذاعة

زيارة ميدانية لقطاع التلفزيون والإذاعة (الأستوديوهات وبما يتبعها من أماكن عمل الفرق الفنية وفرق الإعداد)

الإيجابيات التي تم رصدها

- إجراءات العمل واضحة وسريعة بما يخص نشرة الأخبار اليومية، حيث يوجد عدد (٣) استوديوهات على مستوى فني وتقني عالي، بالإضافة الى وجود مراسلين في جميع أنحاء الكويت تقريباً لنقل الأخبار مباشرة.
- نشر الأعمال التوعوية الجيدة بشكل مكثف وبثها بصورة مستمرة، وإجراء مقابلات يومية على جميع المستويات من مختصين ومتطوعين ومصابين وغيرهم محاولةً لتوصيل صورة كاملة عن الحدث للمشاهد.
- نقل المؤتمر الصحفي اليومي والذي تقوم به وزارة الصحة على الهواء مباشرةً، توحيد وتسخير جميع البرامج في التلفزيون والإذاعة لتسليط الضوء على كل ما يتعلق بمستجدات فايروس كورونا.
- إطلاع الفريق على ما تقوم به الفرق العاملة بالوزارة على مدار الساعة في التلفزيون والإذاعة أثناء بث البرامج بشكل مباشر.
- وضع علامات في الاستديو لتحديد أماكن جلوس أو وقوف المذيعين خلال برامج بث الأخبار لضمان التباعد الاجتماعي.
- تميز فريق العمل في التلفزيون والإذاعة بالروح العالية وروح الفريق الواحد المنبثق من الحس الوطني والشعور بالمسؤولية وبعملهم كخلية النحل المنظمة لساعات طويلة دون ملل بعيدا عن أسرهم.

السلبيات التي تم رصدها

- عدم الالتزام بالتباعد الاجتماعي والتعليمات الأخرى بما يخص الكمامات والقفازات من قبل الموظفين والمسؤولين بالوزارة أثناء أداء العمل وهذا ينطبق على قطاعي التلفزيون والإذاعة.
- بالرغم من بذل التلفزيون والإذاعة قصارى جهدهم لبث الأخبار بدقة وبسرعة متناهية، لكن يصعب أن نصف هذه الأخبار بالمصداقية المطلقة، لأن هذا الجهاز يمثل وجهة النظر الرسمية.

- تعاقد الوزارة مع بعض المسلسلات الخاصة بشهر رمضان المبارك شابها الكثير من اللغط من حيث جودة البرامج وكذلك أسعار التعاقد مما حدا الوزارة الى التحقيق بالموضوع ولم يتبين ما آلت إليه قرارات لجنة التحقيق حتى كتابة هذا التقرير.

التقييم

تفرد تلفزيون وإذاعة الكويت بنقل الأخبار والمستجدات المتعلقة بجائحة كورونا أولا بأول وبعدة لغات وبمستوى عالي من الحرفية وقد حظي على نسبة عالية من المشاهدة، بالإضافة الى عرض أعمال توعوية كثيرة وجيدة وبصورة مستمرة سواء بالتلفزيون أو الإذاعة أو بحسابات الوزارة بوسائل التواصل الاجتماعي.

قامت الوزارة بالتراجع عن بعض البرامج المكلفة وتغيير قراراتها بعدما أثيرت هذه التعاقدات بمواقع التواصل الاجتماعي.

وزارة التجارة والصناعة

الاجتماع: يوم الخميس الموافق ٢٣ ابريل ٢٠٢٠ الساعة ٢ ظهرا

الاجتماع كان مع معالي وزير التجارة والصناعة - والوكيل المساعد لشئون الرقابة وحماية المستهلك وبعض قيادي ومسئولي الوزارة.

تقرير الرصد والمتابعة

- بتاريخ ٢٤ / ٢ / ٢٠٢٠ صدر قرار بحظر تصدير او إعادة تصدير مستلزمات الوقاية الصحية ومعدات فحص فيروس كورونا المستجد وتحديد أسعار بيع الكمامات الطبية وتنبيه فريق الطوارئ وحماية المستهلك بالكامل ومراقبة كل الصيدليات.
- بتاريخ ٢٥ / ٢ / ٢٠٢٠ تم الإعلان بفتح جميع فروع التموين أثناء إجازة الأعياد الوطنية.
- بتاريخ ٢٦ / ٣ / ٢٠٢٠ تم إصدار تعميم بالتنسيق مع وزارة الصحة بتهيئة الأماكن التجارية صحياً عند الدخول والخروج وعند الكاشير، وذلك في الأماكن التالية:
  - المجمعات التجارية
  - المخازن
  - الأسواق المركزية والتجارية
  - الجمعيات التعاونية

  مع إيقاف المعارض التجارية والمهرجانات التسويقية إلى إشعار آخر بناء على قرار مجلس الوزراء رقم ٧ بتاريخ ١٧/ ٢/ ٢٠٢٠.
- بتاريخ ١٠ / ٣ / ٢٠٢٠ (حسب إفادة معالي وزير التجارة أثناء اجتماعه مع أعضاء الفريق) قامت الوزارة بتحديد الأسعار والقيام بجولات تفتيشية على منافذ البيع وتم اتخاذ قرارات رادعة بشأن المخالفين مثل إغلاق وسحب الرخص والبسطات حيث تم سحب أول بسطة تصل قيمتها الى ٤٠٠ ألف وتم إلغاء ٢٠ رخصة ولم يتم إرجاعها.
- بتاريخ ١٩ / ٣ / ٢٠٢٠ صدر قرار بمنع الفنادق والمنشآت الأخرى من تنظيم الحفلات والمناسبات والبوفيهات بناءً على تعليمات وزارة الصحة.
- بتاريخ ٢٠ / ٣ /٢٠٢٠ صدر قرار باستثناء تصدير مستلزمات طبية للكويتيين للعالقين بالخارج.
- بتاريخ ٢٢ / ٣ / ٢٠٢٠ صدر قرار بالتكفل بفروقات أسعار شحن اللحوم والمواد الغذائية للمحافظة على سعرها وتوفيرها للمستهلك بسعرها الاعتيادي.
- بتاريخ ٢٧ / ٣ / ٢٠٢٠ صدر قرار بتثبيت أسعار الرؤوس الحية والذبائح واللحوم الحمراء.

- بتاريخ ٢٨ / ٣ / ٢٠٢٠ صدر قرار بتنظيم البيع في الجمعيات التعاونية والدخول فقط لسكان المنطقة وتفويض رئيس اتحاد الجمعيات بتحديد الجمعيات للمستهلكين الذين ليس لديهم جمعيات في منطقتهم.
- بتاريخ ٣٠ /٣ / ٢٠٢٠ تم إصدار تراخيص لـ ١٣ جمعية خيرية للاستيراد العام لأول مرة حتى لا تؤثر على المخزون الاستراتيجي في الدولة.
- بتاريخ ٢ / ٤ / ٢٠٢٠ تم استيراد ١٠ ملايين كمام ولم يتم توزيعها حيث تم تسليم مخزون الكمامات الطبية الموجود في إدارة التموين إلى وزارة الصحة لتوفيرها للمتواجدين في الصفوف الأمامية.
- بتاريخ ٤ / ٤ / ٢٠٢٠ صدر قرار بتخصيص سوق الخضار والفواكه (الفرضة) في منطقة الصليبية للبيع فقط للجمعيات التعاونية والأسواق المركزية ومنافذ بيع المنتجات الزراعية والمطاعم لمنع التزاحم داخل السوق مع تثبيت أسعار البيع للمستهلك.
- بتاريخ ١٠ / ٤ / ٢٠٢٠ صدر قرار بالسماح للصيدليات المرخصة بتقديم خدمة التوصيل على مدار اليوم بناء على تعليمات وزارة الصحة.
- بتاريخ ١٢ / ٤ / ٢٠٢٠ تم إطلاق نظام حجز مواعيد التسوق في الجمعيات التعاونية تجريبياً.

التقييم حسب الأسئلة المعتمدة

١- ماهي التدابير والقرارات التي اتخذتها وزارة التجارة والصناعة لحفظ الأمن الغذائي؟

حسب التوضيح من قبل قيادي وزارة التجارة تم وضع خطة في ٢٠١٧ للحفاظ على المخزون الاستراتيجي (أثناء أزمة قطر) حيث تم تقديمها لسمو رئيس مجلس الوزراء كون أن دولة الكويت دولة مستوردة ولا بد من تأمين احتياجاتها من كافة السلع الغذائية، لذلك كانت الوزارة جاهزة في بداية فبراير وكان التفكير وقتها مع معالي وزير الصحة لتقدير الحاجة المطلوبة من الكمامات ومستلزمات التعقيم وفقا لتقديرات وزارة الصحة عن أعداد حالات الإصابة المحتملة بمرض كورونا.

تم تشكيل لجنة الأمن الغذائي من قبل مجلس الوزراء وهي برئاسة وزير التجارة والصناعة وتضم هيئة الغذاء ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الخارجية والإدارة العامة للجمارك والهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية.

كما تم إعداد غرفة عمليات في منطقة الصديق بالتنسيق مع وزارة الشؤون وتركيب كاميرات مراقبة للجمعيات التعاونية مع ربط تلك الكاميرات بالمخازن التابعة لها لمتابعة استهلاك المواد الغذائية ومعدلات الشراء من خلال أجهزة المحاسبة في الجمعيات لضبط المتبقي من المخزون بشكل يومي وتعزيزه أن لزم الأمر.

كما تم منح الجمعيات الخيرية بعد حملة (فزعة الكويت) تصاريح استيراد مؤقتة حتى لا يتأثر المخزون الغذائي أثناء حملتها لتوفير المواد الغذائية للمحتاجين.

٢- ماهي التدابير والقرارات التي اتخذتها وزارة التجارة والصناعة لحفظ الأمن الصحي؟

مراقبة الصيدليات من اجل منع الاحتكار وتوفير المستلزمات الخاصة بجائحة كورونا مثل الكمامات ومواد التعقيم وتم إغلاق أكثر من صيدلية خالفت هذا الأمر، كما تم تحديد أسعار الكمامات بأنواعها لمنع ارتفاع سعرها نتيجة زيادة الطلب عليها مع تشديد الرقابة عليها من خلال موظفي فريق حماية المستهلك، وتم إصدار قرار يحظر تصدير او إعادة تصدير مستلزمات الوقاية الصحية ومعدات فحص فايروس كورونا المستجد، والسماح للمصانع بصناعة المعدات والملابس الطبية الخاصة بمكافحة فايروس كورونا المستجد.

٣- ماهي التدابير والقرارات التي اتخذتها وزارة التجارة والصناعة لضبط أسعار السلع والخدمات؟

قامت الوزارة بتوفير مساحات لتخزين المواد الغذائية والاستهلاكية المستوردة، بالإضافة الى إصدار قرار بالتكفل بفروقات أسعار شحن اللحوم والمواد الغذائية للمحافظة على سعرها وتوفيرها للمستهلك.

٤- هل توجد عقوبات معلنة ومطبقة للمتجاوزين لقرارات الوزارة؟ ماهي؟

هناك عقوبات كثيرة ومعلنة في موقع الوزارة وفي وسائل التواصل الإلكتروني في تويتر بشكل دوري يبين فيها أنواع وعدد المخالفات وكذلك العقوبات المتخذة، كما أن القانون رقم ١٠ /لسنة ١٩٧٩ بشأن حالة الكوارث والطوارئ منح للوزارة الحق بالتدخل وفق المصلحة العامة في اختصاصات الجهات الأخرى مثل البلدية وهيئة الغذاء ووزارة الشئون الاجتماعية، وأفاد معالي الوزير بأن وزارة التجارة والصناعة لديها ٢٠٢ مفتش فقط موزعين على كافة مناطق الكويت في حين بلدية الكويت لديها ١٢٠٠ مفتش يمكن الاستعانة بهم في مثل هذه الظروف.

٥- هل الإنتاج المحلي لديه القدرة على تلبية احتياجات السوق المحلي من السلع الغذائية والاستهلاكية؟ وماهي المدة التقديرية لصمود المخزون الاستراتيجي خلال هذه الأزمة؟

صرح الوزير بتواجد مخزون استراتيجي متوفر في مخازن وزارة التجارة والخاصة بإدارة التموين وكذلك في الجمعيات التعاونية والشركات الخاصة يكفي لمده ٦ شهور الى سنة، وهذا بسبب وجود صلاحية للمواد الغذائية مما يساعد في تكديسها بالمخازن، كما تم التنسيق من خلال الفرق المشتركة مع الإدارة العامة للجمارك للبدء في الاستيراد الجوي بعد إغلاق المنافذ البرية بسبب الجائحة، وتوفير كافة الاحتياجات من المواد الغذائية التي يمكن استيرادها بالوقت الحالي ولكن لا نعلم ما قد يحدث بالمستقبل بالنسبة للدول المصدرة.

التقييم

وزارة التجارة والصناعة هي الجهة الحكومية الوحيدة التي قام وزيرها شخصيا بالاجتماع مع الفريق والرد على كافة الاستفسارات المتعلقة بالإجراءات التي اتخذتها الوزارة خلال جائحة كورونا، وبشكل عام قامت الوزارة بدورها بشكل جيد في تأمين الأمن الغذائي واتخذت بعض الإجراءات الرادعة بشأن ضمان ثبات الأسعار والسلع ورغم ذلك لوحظ تفاوت أسعار السلع فيما بين الجمعيات التعاونية وأيضا فيما بين منافذ البيع الأخرى، كما لوحظ بشكل كبير تدخل الوزارة باختصاصات جهات أخرى مثل الشئون والبلدية وهيئة الغذاء وعلى سبيل المثال ما يتعلق بفحص سلامة الأغذية وتوجيه المخالفات بالإضافة الى نشر مفتشي الوزارة في الجمعيات التعاونية للقيام بأعمال وظائف الكاشير، كما لوحظ أن هناك تناقضات فيما يتعلق بالتصريحات الخاصة بتوزيع الكمامات على المواطنين .

وزارة الشؤون الاجتماعية
Ministry Of Social Affairs

وزارة الشؤون الاجتماعية

الاجتماع: يوم الأحد الموافق ٢٠٢٠/٥/٣ الساعة ١١ صباحا في مكتب الوزيرة بمنطقة الضاحية.

تم الاجتماع مع الوكيل المساعد لشئون التنمية السيدة/ هناء الهاجري والوكيل المساعد للقطاع التعاوني السيد/ سالم الرشيدي

الإيجابيات التي تم رصدها

- تم تشكيل لجنة الطوارئ في الوزارة بمشاركة الدفاع المدني والإدارة العامة للإطفاء ووزارة الكهرباء وغيرها من الجهات الحكومية الأخرى لبحث التطورات ومعالجة المشكلات أولا بأول خلال جائحة كورونا وتم البدء في تأمين دور الرعاية التابعة لوزارة الشئون وكذلك تأمين أوضاع العمالة في دور الرعاية والمحافظة على صحتهم وتوفير الأكل والسكن.
- تم إصدار قرار من مجلس الوزراء بناء على توصية من الوزارة بإغلاق صالات التسلية للأطفال بهدف حمايتهم من العدوى، وكذلك تم إغلاق صالات الأفراح.
- تم إفادة الفريق أثناء الاجتماع مع الوزارة بعدم تداخل الاختصاصات بين الوزارات بحيث تقوم كل وزارة بالمهام الداخلة من ضمن اختصاصاتها.
- تم منح الترخيص وبشروط معينة لـ ٤١ جمعية خيرية لجمع التبرعات من خلال إطلاق حملة «فزعة الكويت» والعمل على متابعتها وتتبع صرفها، مع صرف جزء منها للأسر المتعففة والعمالة ويتم متابعتها أسبوعيا وفحص مبالغ التبرعات بشكل مباشر، وعلى أن يتم توزيعها من خلال تقديم الأسر المتعففة لطلب الاستحقاق بالصرف على الرابط الموجود في الموقع الإلكتروني للوزارة.
- تم التنسيق مع اللجان الخيرية لتوفير السلال الغذائية للمتضررين ومن تم حجرهم من قاطني المباني لتوفير المواد الغذائية لهم (يتم توزيع حصة كل ٦ أشخاص لشخص واحد منهم لتقليل الازدحام).
- تم التعاون مع الهيئة العامة والشباب لتوفير وتدريب شباب قادرين على إدارة الجمعيات وأفرع التموين في حال الحاجة لذلك.
- تتم عملية المراقبة والمتابعة بشكل يومي لتوفير كافة السلع الغذائية في الجمعيات التعاونية وحسن أدارتها والسماح لبعض سكان المناطق ممن لا تتوفر لديهم جمعيات تعاونية بالتسوق من جمعيات المناطق القريبة منهم.

لاحقا تم تكليف وزارة الشؤون بالتنسيق مع اتحاد الجمعيات للاستغناء عن خدمات المتطوعين بالجمعيات تجنبا لأسباب العدوى والاستفادة من جهودهم في المجالات الأخرى، والتنسيق مع وزارة التربية واتحاد الجمعيات لتوفير موقعين لسكن العمالة في كل منطقة وذلك بعد فحصهم لتجنب مخالطتهم للعمال.

السلبيات التي تم رصدها

- كان هناك الكثير من ردود الأفعال حول المبالغ التي تم تجمعيها من حملة « فزعة الكويت « (مبلغ ١٠ مليون دينار كويتي) ، بعد أن أتضح جليا حجم الأموال التي يمكن تجميعها وإدارتها من قبل الجمعيات الخيرية مما دعي البعض المطالبة بضرورة تطبيق معايير الرقابة وفق المعايير المحاسبية والإدارية والتنظيمية خاصة في ظل ضبابية وعدم وضوح قواعد ونسب الاستقطاعات الإدارية (هي النسبة التي تقوم الجمعيات الخيرية باستقطاعها من قيمة التبرعات لصالحها نظير التكلفة الإدارية التي تقوم بها) وتفاوتها من لجنة لأخرى وعدم وجود سلطة لوزارة الشؤون في تحديد تلك النسبة.
- أثار تصريح وزيرة الشئون الاجتماعية - بأن سوف يتم توجيه جزء من التبرعات لصالح العمالة الوافدة المتضررة وذلك في الساعات الأخيرة من عملية جمع التبرعات لحملة «فزعة الكويت» استياء جموع من المتبرعين، مما حدا ببعض منتسبي العمل الخيري بالمطالبة من الوزيرة بتوضيح التصريح حفاظا على سمعة العمل الخيري وثقة المتبرعين (انعدام الشفافية وقواعد الحوكمة هي أحد أسباب اهتزاز الثقة بالعمل الخيري فلم يتم الإعلان عن البيانات الإجمالية المالية للحملة وأوجه صرفها لجموع المتبرعين)
- عدم فرض سلطة الوزارة على الجمعيات التعاونية وفقا لاختصاصاتها التي حددها لها القانون حيث ظهر جليا تداخل العمل بينها وبين وزارة التجارة والصناعة بالكثير من أعمالها، حيث قامت وزارة التجارة ببعض الأدوار المناطة بوزارة الشئون وإصدار التصريحات بذلك، ارتفاع في عدد إصابة المتطوعين والعاملين بالجمعيات التعاونية بفايروس كورونا مما حول الجمعيات الى مراكز موبوءة.

التقييـم:

قامت الوزارة بجهد جيد خلال الأزمة في تنظيم الجمعيات التعاونية والمساعدات ومحاولة توحيد جهود جمعيات النفع الأهلية، إلا أن غياب قواعد الحوكمة في إجراءات الوزارة فاقم الكثير من المشاكل منها تجارة الإقامات وضعف الرقابة على الجمعيات الخيرية وعدم وضوح القواعد والمعايير التنظيمية لجمع التبرعات وصرفها والنسب الإدارية المستقطعة بالإضافة الى ضعف الجانب الإعلامي لدي الوزارة والتواصل الفعال مع الجمهور.

مراحل العودة للحياة الطبيعية

ارتأت الحكومة الكويتية للعودة الحياة لطبيعتها بأن تكون بشكل تدريجي وليس بشكل عشوائي وعلى مرحلة واحدة، فقد قررت أن يتم ذلك على ٥ مراحل مختلفة، بدءً من المرحلة الأولى في نهاية مايو الماضي ٥/٣١ (تحويل الحظر الكلي إلى حظر جزئي)، على أن يكون الانتقال للمرحلة التي تليها بعد مرور ثلاثة أسابيع من بداية كل مرحلة على الأقل وقد تزيد المدة عن ثلاثة أسابيع إذا كانت المستويات الوبائية لا تسمح بالانتقال إلى المرحلة التالية، كما يمكن الرجوع الى المرحلة السابقة في حال عدم الالتزام وتراجع الحالة الوبائية للوراء ،وكان من المحدد أن تنتهي تلك المراحل في ١٨ سبتمبر المقبل كما تم الإعلان عنها في السابق ، لولا بعد التطورات .

المرحلة الأولى

- بدأت المرحلة الأولى في الكويت من يوم ٣١ مايو الماضي، حيث كان الحظر الجزئي من ٦ مساء الى ٦ صباحا في حين استمر العزل المناطقي على مناطق الفروانية وخيطان وحولي وميدان حولي واستمر كذلك العزل التام على منطقتي المهبولة وجليب الشيوخ.
- وفيها قد سمحت الحكومة بعودة بعض الأنشطة التي كانت مغلقة في فترة الحظر الكلي ومنها
- الخدمات العامة (الصيانة - خدمات الشحن - الغاز - مصبغة غسيل الملابس)
- خدمات توصيل المنازل
- المطاعم والمقاهي (الشراء من السيارة)
- التجزئة الغذائية (الجمعيات - البقالات - التموين)
- محطات الوقود وخدماتها
- الأنشطة الصناعية
- الشركات المزودة للاتصالات والانترنت
- النقل الجماعي الخاص بالشركات والمؤسسات
- المستشفيات والعيادات الخاصة
- المركبات والمعدات (معارض -كراجات قطع غيار - غسيل سيارات)
- تم السماح بالصلاة في المساجد (بعد تجهيزها وفق الاشتراطات الصحية) وذلك بعد صلاة الظهر من تاريخ ١٠ يونيو.
- بتاريخ ١٨ يونيو أصدر مجلس الوزراء قرار باستمرار المرحلة الأولى كون المؤشرات والنتائج لا تسمح بالانتقال للمرحلة التي تليها في حين تم إضافة التالي
- تعديل مواعيد الحظر الجزئي للتجول ليكون من الساعة ٧ مساءا وحتى الساعة ٥ صباحا اعتبارا من ٢١ يونيو
- السماح بسفر المواطنين خارج البلاد جوا للحالات التالية: -

١- الصحية الحرجة وعلى نفقتهم الخاصة.

٢- الطلبة الدارسون بالخارج خشية فوات مواعيد اختباراتهم أو القبول ومرافق إذا استلزم الامر.

٣- المواطن أو المواطنة من لديه زوج أو زوجة خارج البلاد، مواطن مقيم بالخارج، حالات خاصة تقدرها وزارة الداخلية. على ألا تقل مدة السفر عن ٣٠ يوم.

- واستمرت المرحلة الى ٢٩ يونيو.

المرحلة الثانية

- بدأت المرحلة الثانية من يوم الثلاثاء ٣٠ يونيو وأصبح الحظر الجزئي من ٨ مساءا الى ٥ صباحا في حين استمر العزل المناطقي على مناطق الفروانية والمهبولة وجليب الشيوخ

- وأبرز ملامح هذه المرحلة التالي: -

- عودة العمل في الجهات الحكومية بنسبة ٣٠٪ مع اعفاء من لدية امراض مزمنة كالسكر والضغط والقلب وكذلك من لديه تخفيف في العمل (الرضاعة والحمل).
- الانشاءات والبناء.
- المجمعات التجارية (١٠ صباحا الى ٦ مساءا)
- محلات التجزئة
- المطاعم والمقاهي (استلام الطلب دون الجلوس)
- الحدائق والمنتزهات العامة.
- الانشاءات والبناء.

- قرر مجلس الوزراء بتاريخ ٩ يوليو انهاء العزل المفروض على منطقتي جليب الشيوخ والمهبولة.

- بث مؤتمر صحفي لوزير التربية والتعليم العالي بتاريخ ١٦ يوليو وصرح بانتقال جميع الصفوف التعليمية للصف الذي يليه ماعدا الثاني عشر وعلى أن يكون الفصل القادم فيه التعليم عن بعد.

- أصدر مجلس الوزراء منصة متى المركزية لإدارة المواعيد الحكومية.

- استمرت المرحلة الى ٢٧يوليو

المرحلة الثالثة

- قرر مجلس الوزراء الانتقال للمرحلة الثالثة من مراحل العودة التدريجية للحياة الطبيعية اعتبارا من ٢٨يوليو.
- تم تعديل مواعيد الحظر الجزئي ليكون من الساعة ٩ مساءا حتى ٣ فجرا.
- قرر مجلس الوزراء إلغاء عزل التام على منطقة الفروانية في تاريخ ٢٦ يوليو مع الإبقاء على كافة التجهيزات والاستعدادات التي اتخاذها للعزل من قبل الجهات المعنية أثناء فترة العزل التام على المنطقة.

- وبما أن هذه الفترة يقع من ضمنها عيد الأضحى فقد قرر مجلس الوزراء الموافقة على إقامة صلاة عيد الأضحى في جميع المساجد والمصليات مع الالتزام بتطبيق الاشتراطات الصحية، واغلاق أسواق بيع الأغنام خلال اليوم الأول من عيد الأضحى الموافق يوم الجمعة ٣١ يوليو، واستخدام نظام حجز المواعيد لإجراءات الذبح بالمسالخ.
- الأنشطة التي نعمل في الرحلة الثالثة كالتالي
  - مقار العمل في الجهات الحكومية والقطاع الخاص أقل من ٥٠٪
  - زيارات دور الرعاية الاجتماعية.
  - الفنادق والمنتجعات والشقق الفندقية.
  - تشغيل سيارات الأجرة (السماح لراكب واحد فقط).
- السماح للمواطنين والمقيمين في البلاد من السفر وإلى دولة الكويت فيما عدا المقيمين القادمين من الدول التالية (بنغلاديش- الفلبين - الهند- سريلانكا- باكستان - إيران - نيبال) مع توصيات بالتريث بالسفر في الوقت الراهن مع عودة حركة الطيران التجاري الا للحالات الضرورية والقصوى.
- قرر مجلس الوزراء في تاريخ ١٥ أغسطس الموافقة على استئناف نشاط كرة القدم في إطار الاستعدادات للبطولات القارية والدولية دون حضور جمهور مع تطبيق الاشتراطات الصحية.
- انتهت المرحلة بتاريخ ١٧ أغسطس.

المرحلة الرابعة

- تنفيذ المرحلة الرابعة بتاريخ ١٨ أغسطس مع الإبقاء على الحظر الجزئي على جميع مناطق الكويت.
- الأنشطة التي تعمل في هذه المرحلة:
  - عمل مقار العمل بالجهات الحكومية أكثر من ٥٠٪.
  - فتح الجلوس في المطاعم والمقاهي مع الالتزام بالتباعد.
  - عودة النقل العام مع الالتزام بالتباعد.
- السماح لبعض الأنشطة المدرجة في المرحلة الخامسة بالعمل خلال المرحلة الرابعة من خطة عمل العودة تدريجيا وهي
  - فتح الأندية الرياضية والصحية.
  - فتح محلات العناية الشخصية والصالونات والحلاقة والمنتجات الصحية.
  - فتح محلات الخياطة والمشاغل مع الالتزام بالاشتراطات الصحية.
- قرركجلس الوزراء بإلغاء منع التجول المفروض على جميع المناطق اعتبارا من ٣٠ أغسطس.

((تم تأجيل المرحله الخامسه حسب توصيات السلطات الصحيه وبناء عليه لم تذكر بالتقرير))

دراسه بعنوان

((الشفافية في إدارة دولة الكويت لأزمة فايروس كورونا المستجد covid ١٩))

من الهيئة العامة لمكافحة الفساد

ادارة البحوث والدراسات

أستهدف هذا البحث التأكد من مراعاة الإجراءات الحكومية المتخذة لمواجهة تفشي وباء كورونا المستجد covid١٩ لقواعد الشفافية ومتابعة وتقييم الاجراءات الحكومية حسب معايير الشفافية العالمية ومعايير الصحة العالمية،كما يحلل التداعيات الإيجابية والسلبية لهذا الإدارة على سمعة الكويت المحلية والإقليمية سواء في المجال الطبي و مختلف المجالات وماهي الخبرات المكتسبة من هذه التجربة وأستعرض البحث التجربة الكويتية في أزمة كورونا ومدى شفافية هذه التجربة ، وتأثير الشفافية في المساهمة على السيطرة على الازمة واحتواءها، كما يلقي الضوء على الرأي العام و الاصداء المحلية والعالمية والجوانب الإيجابية والسلبية التي خلفتها التجربة .

وكانت النتائج والتوصيات لهذه الدراسة:

من إحصائيات الاستبيان يتبين لنا أن الغالبية العظمى من المشاركين يؤمنون بوجود ارتباط وثيق بين الشفافية ومكافحة الفساد كما هو مبين في السؤال الثامن من الاستبيان، ان لم تكن هي المؤشر الحقيقي لقياس النزاهة ويؤيدون استمراريتها كنهج وطني في جميع تعاملات الدولة، ويرون ان الشفافية هي ميثاق الثقة بين الشعوب و الحكومات، اما فيما يخص تأثيرها على إدارة جائحة كورونا تُبين لنا نتائج الاستبيان اجماع غالبية المشاركين على شفافية الجهات المعنية بإدارة الازمة مع الجمهور وحرصهم على دقة إيصال الاخبار والمعلومات الى فئات المجتمع المختلفة بمختلف الوسائل والمنصات الإعلامية ، الا اننا نلاحظ في السؤال الرابع عينة كبيرة من المشاركين (٨٨ مشارك) يعتقدون بأن مستوى تداول المعلومات لا يرتقى الى المستوى المطلوب من الحرية ونرى ان التفسير المناسب لهذا الامر ان السلطات العليا منعت تداول الشائعات و حذرت من تناقلها ونشرها للحد منها وما يصاحبها من اثارة للهلع والذعر بين الناس وتزييف للحقائق وتهويل للامور ووضبط مطليقها، ولكن هذا الامر لايتعارض مع ارتفاع مستوى حرية تداول الاخبار و المعلومات في الكويت طالما ان يتم استقاء المعلومة الصحيحة من مصادرها، ويثبت هذا الامر كثرة الحسابات الإخبارية التي تتناقل الاخبار دون قيود في مختلف برامج التواصل الهاتفية.

اما من جهه اخري قصر المعلومات وعدم دقتها مثل ما شاب مبادرة فزعه الكويت من غموض كيف ستتم توزيع المبالغ وسلطة الوزارة علي الجمعيات الخيريه ..... الشراء المباشر وتجاوز قواعد لجنه المناقصات ... المزارع الغير منتجه وسحبها من المواطنين المخصصة لهم وعدم العداله في التوزيع وشفافية التخصيص الى جانب التردد في القرارت يتضح معه ان الحكومة تفاعلية حسب المرحلة وليست ضمن خطه واضحه طويلة الامد .

في السؤال الأخير نلاحظ ان غالبية المشاركين يرون أن شفافية الجهات المعنية كانت محدودة الى حد ما ويعود هذا الامر بحسب وجهة نظري الخاصة الى بعض الأمور مثل عدم التصريح بعدد المسحات اليومية والاكتفاء بعدد المصابين في الاشهر الأولى من الازمة رغم مطالبة العديد لمشاركة عدد المسحات التي تقوم بها وزارة الصحة مع الجمهور، الامر الذي تداركته فيما بعد الوزارة وقامت بإعلان اعداد المسحات، الامر الاخر هو عدم التصريح ببيانات المتوفين من الفايروس من حيث العمر و الجنسية لاحقاً كما تم العمل ببداية الازمة، الامر الذي يرونه بعض الأطباء والمختصين بالمجال الطبي لايلبي احتياجهم لها لعمل البحوث و الدراسات الطبية المهتمه بفهم طبيعة الفايروس وتأثيره .

الخلاصة

كيف واجهت الحكومة هذه الأزمة للتصدي لمرض كورونا والسيطرة على انتشاره؟

١.تفعيل واضح لدور مركز التواصل الحكومي من خلال مؤتمرات صحفية يلقيها المتحدث الرسمي لمجلس الوزراء بالإضافة الى الوزراء المعنيين.

٢.منح وزارة الصحة الثقة في القيادة الحقيقية للأزمة (بوصفها أزمة صحية) ونفاذ قراراتها على جميع الجهات الحكومية.

٣.إقامة مؤتمر صحفي يومي لوزارة الصحة للإعلان عن حالات الإصابة والشفاء والوفيات وتقييم الوضع الصحي بشكل عام وفقا لتعليمات منظمة الصحة العالمية (WHO).

٤.دعم المخزون الاستراتيجي للدولة بكفاءة وتعزيز الأمن الغذائي من الواردات الخارجية والسوق المحلية.

٥.التركيز على المشاركة المجتمعية من خلال إطلاق حمله شعبية للمساهمة في دعم الجهود الحكومية وقد بلغت المساهمات مبلغ ٩ ملايين دينار، وكذلك تشجيع القطاع الأهلي والخاص على المساهمة المالية.

٦.تعزيز التواصل الدولي من خلال التبرع بـ ١٠٠ مليون دولار لمنظمة الصحة العالمية دعما للجهود الدولية في مكافحة الوباء.

٧.مشاركة القطاع الخاص والأفراد في الدعم المالي للأزمة من خلال إنشاء صندوق لدعم جهود الحكومة في مكافحة فيروس كورونا المستجد.

٨.القيام بالعديد من الإجراءات الاحترازية والضرورية المميزة وبالسرعة المطلوبة من تجهيز مستشفيات ميدانية ومحاجر طبية، تفعيل الجانب التطوعي، إعادة المواطنين الكويتيين من مختلف دول العالم، وتطبيق الحظر الجزئي ثم فرض الحظر الكلي.

٩.تفعيل مواقع الكترونية حكومية مثل (إصدار التراخيص الخروج أثناء الحظر، واخذ المواعيد للجمعيات التعاونية، وتطبيق "شلونك «، تطبيق هويتي، وتجديد الرخص وتجديد الإقامات والضمان الصحي).

التوصيات

كيفية التصدي الحكومي للأزمات بكفاءة ومهنية عالية:

١. تطبيق جميع قواعد الحوكمة في القطاع العام لضمان شفافية ونزاهة ومصداقية كافة الإجراءات الحكومية سواء الإدارية منها او المالية وتعزيز الشراكة المجتمعية.

٢. إنشاء مركز مستقل ومتخصص لإدارة المخاطر (الأوبئة، الكوارث، الأزمات) يضم العديد من المستشارين والخبراء من كافة التخصصات، يهدف إلى وضع خطط استراتيجية بناء على دراسات شامله على جميع أنواع الأزمات العالمية المتوقعة.

٣. تعزيز مبدأ المشاركة وتفعيل دور المجتمع المدني وإعطائه مساحات أكبر في المشاركة في وضع سياسات الدولة في جميع الجوانب.

٤. العمل على مراجعة كافة القوانين والنظم والقرارات الحكومية وتعديلها إذا لزم الأمر بما يتلاءم مع تعزيز الشفافية والنزاهة مكافحة الفساد وفقا للاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وكذلك وفقا للمعايير الدولية.

٥. إعادة النظر بشكل جدي وحاسم للمشاكل المعلقة وعلى رأسها الخلل في التركيبة السكانية، وخاصة أن هذا الخلل كان أحد أسباب تعثر بعض جوانب الخطة الصحية لمواجهة الوباء، وإعطاء الثقة الأكبر للعنصر الوطني الذي اثبت كفاءته خلال هذه الأزمة.